

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/46/648
25 November 1991
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

DEC 2 1991

الدورة السادسة والأربعون
البند ٣٧ من جدول الأعمال

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا

النهج المنسق الذي تتبعه منظومة الأمم المتحدة
في المسائل المتعلقة بجنوب افريقيا

تقرير الأمين العام

١ - في الدورة الخامسة والأربعين ، اتخذت الجمعية العامة بتوافق الآراء قرارها ١٧٦/٤٥ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، ومما جاء فيه أنها طلبت إلى الأمين العام أن يضمن تنسيق الأنشطة التي تظطلع بها منظومة الأمم المتحدة تنفيذا للإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي ، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين . وهذا التقرير مقدم عملاً بذلك الطلب .

٢ - لقد رسمت الجمعية العامة منذ عام ١٩٦٥ بعدة طرق خطوط النهج والأنشطة التي أريد أن تظطلع الأمم المتحدة بها فيما يتعلق بجنوب افريقيا . وكان محل الاهتمام الأول كما تجلّى في تلك القرارات ، هو ضمان مساندة منظومة الأمم المتحدة للحركة الدولية المتنامية الرامية إلى عزل جنوب افريقيا القائمة على الفصل العنصري ، ووجوب الاضطلاع بهذه الأنشطة بطريقة متضافرة منسقة لتحقيقاً للإتساق في النهج المتبع ومنعاً لازدواج الجهود .

٣ - وعلى إثر اعتماد الجمعية العامة بتوافق الآراء للإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي (وهو يرد في مرفق قرار الجمعية العامة د١ - ١/١٦ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩) والتطورات الأخيرة داخل جنوب افريقيا ، طُلب إلى الأمين العام تيسير أمر الجهود المؤدية إلى استئصال الفصل العنصري بطريقة سليمة ، ورصد تنفيذ الإعلان ورفع التقارير عن تنفيذه ، وتقديم المساعدة المناسبة .

٤ - وقد قدم الأمين العام إلى الجمعية العامة تقريرين مرحليين عن تنفيذ الإعلان (A/44/960 و Add.1-3 و A/45/1052) . وتضمن أول هذين التقريرين النتائج التي خلصت إليها البعثة التي أوفدها الأمين العام إلى جنوب افريقيا في حزيران/يونيه ١٩٩٠ للحصول على معلومات مباشرة عن آخر التطورات في البلد . أما ثاني التقريرين ، وقد صدر في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، فقد بُني على ما أبدته الحكومة فضلا عما أبداه عدة متحدثين آخرين ، من بينهم الاحزاب والحركات والمنظمات السياسية ، ممن التقى فريق الأمم المتحدة بهم أثناء البعثة ، من آراء في الحالة العامة في البلد وفيما أحرز من تقدم في تنفيذ الإعلان منذ صدور أول التقريرين .

٥ - ويتوجب ، كما ذكر الأمين العام في ثاني تقريره المرحليين (A/45/1052) ، تحريّ الدقة في ضبط نغمات استجابة المجتمع الدولي إلى العملية المعقدة الحساسة الجارية في جنوب افريقيا . فمنظومة الأمم المتحدة تقوم ، إلى جانب إسهامها في عودة اللاجئين والمنفيين ، بإعداد استجابة متضافرة لطلبات المساعدة الحالية والمقبلة ، ولا سيما لما يرد منها من قطاعات المجتمع المحرومة من المزايا . وقد كرر الأمين العام ، من جانبه ، تأكيد استعداداته للمساعدة ، حين يطلب إليه ذلك ، في تعزيز تلك العملية وفي تقديم المساعدة خلال فترة الانتقال وما بعدها .

٦ - وفي عام ١٩٩٠ ، اتخذت الجمعية العامة ، بتوافق الآراء أيضا ، قرارها ٢٤٤/٤٤ المؤرخ في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، ومما جاء فيه أنها "تحت المجتمع الدولي والأمين العام على القيام ، عن طريق وكالات الأمم المتحدة المختصة ، بتوفير كل المساعدات الممكنة لتيسير إعادة تأسيس المنظمات السياسية التي كانت محظورة في جنوب افريقيا فضلا عن تأهيل السجناء السياسيين المفرج عنهم" ، كما أنها تطلب إلى "الأمين العام أن يقوم ، عن طريق وكالات الأمم المتحدة المختصة ، بتوفير كل المساعدات اللازمة للعودة الاختيارية للاجئين والمنفيين السياسيين المنتمين إلى جنوب افريقيا إلى وطنهم سالمين مكرّمين ..." . واستجابة إلى ذلك القرار ، قام مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، بتوقيع "مذكرة تفاهم" مع حكومة جنوب افريقيا تحدد معالم مشاركة مكتب المفوض في عملية العودة الاختيارية .

٧ - وقد عرض الأمين العام الأمر أيضا على لجنة التنسيق الإدارية لدى استجابته لطلب الجمعية العامة إليه في قرارها ١٧٦/٤٥ ألف "أن يضمن تنسيق الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة تنفيذا للإعلان ..." ولطلبها في قرارها ١٧٦/٤٥ هاء إلى "جميع هيئات الأمم المتحدة وأجهزتها ووكالاتها أن تتعاون مع اللجنة الخاصة ومركز

مناهضة الفصل العنصري في أنشطتهما بغية كفالة الاتساق وتحسين التنسيق وكفاءة استغلال الموارد المتاحة وتفاذي الازدواجية في الجهود "... .

٨ - واتخذت لجنة التنسيق الإدارية ، في نيسان/ابريل ١٩٩١ ، مقررها ٧/١٩٩١ (انظر المرفق الثاني أدناه) ، وهو ينعّ على مبادئ توجيهية لاجل نهج منسق تتبعه منظومة الأمم المتحدة في المسائل المتعلقة بجنوب افريقيا . وتبقى هذه المبادئ التوجيهية سارية رهنا بأية مقررات تتخذها الجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين ودوراتها التالية فيما يتعلق بالنهج التي تتبعها والانشطة التي تفضلع بها منظومة الأمم المتحدة .

٩ - وعلى سبيل متابعة الاستجابة للدعوة إلى التنسيق ، نظم مركز مناهضة الفصل العنصري في ١ و ٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ اجتماعا مع المنظمات والوكالات والمكاتب الرئيسية للأمم المتحدة بغية تبادل المعلومات عن الانشطة الفعلية والمخططة فيما يتعلق بجنوب افريقيا ، وإنشاء محفل لمواصلة التعاون في هذه المسألة ، ولبحث أمور عقد حلقة دراسية في أوائل عام ١٩٩٢ برعاية لجنة مناهضة الفصل العنصري تتولى بحث الطرق التي يمكن بها لمنظومة الأمم المتحدة في مجموعها أن تساعد في الجهود الرامية إلى التصدي للغزوات الاجتماعية - الاقتصادية الصارخة في جنوب افريقيا في الفترة الانتقالية ، والاهم من ذلك ، بعد أن تصبح جنوب افريقيا بلدا ديمقراطيا موحدا .

١٠ - وللإطلاع على وصف للانشطة الحالية أو المخططة للهيئات المختصة من الهيئات المكوّنة لمنظومة الأمم المتحدة ، انظر المرفق الاول التابع لهذا التقرير .

المرفق الاول

أنشطة المؤسسات/المكاتب التابعة لمنظومة الأمم المتحدةفيما يتعلق بجنوب افريقيا*

الف - مركز الأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري

١ - منذ أن اعتمدت الجمعية العامة الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائج المدمرة في الجنوب الافريقي ، (انظر قرار الجمعية العامة د ١٦ - ١/ المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩) ، بدأ الدور الذي يضطلع به مركز مناهضة الفصل العنصري في التطور وذلك من كونه من حيث الاساس مركز تنسيق للحملة الدولية لمكافحة الفصل العنصري وداعية لهذه الحملة إلى كونه جهة تشارك بشكل أنشط في البحث عن حل سلمي للصراع في جنوب افريقيا . ولما كانت النية الصريحة لسلطات جنوب افريقيا هي إلغاء نظام الفصل العنصري ، فقد نشأت اتصالات على الصعيد العملي بين المركز وممثلي حكومة جنوب افريقيا . كما قام المركز بالتخطيط والمشاركة الفعالة فيما يتعلق ببعثة تقصي الحقائق التي أوغدها الأمين العام في حزيران/يونيه ١٩٩٠ تمهيدا لإعداد تقريره إلى الجمعية العامة بشأن تنفيذ ذلك الإعلان ، وكذلك فيما يتعلق بإعداد تقريره الثاني (انظر A/44/960 و Add.1-3 و A/45/1052) .

٢ - ويواصل مركز الأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري الاضطلاع ببحوث واسعة النطاق في جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لمجتمع جنوب افريقيا فضلا عن التطورات الجارية في تلك القطاعات ، وهو يقيم لهذا الغرض طائفة كبيرة من الاتصالات مع المشاركين بنشاط في تعزيز التغييرات الجارية حاليا ، سواء كانوا مؤسسات غير حكومية أو منظمات أو أفراد . وفي هذا السياق ، ضاعف المركز اتصالاته مع المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ومؤتمر الوندوبيين الافريقيين لازانيا وغيرهما من الجهات كما أقام علاقات عمل مع ممثلي حكومة جنوب افريقيا .

* المعلومات المقدمة في هذا المرفق تستند إلى بيانات مقدمة من المؤسسات/المكاتب المعنية .

٣ - والمركز يقدم خدماته أيضا لعدد من الهيئات الحكومية الدولية . وبالإضافة إلى اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، فإن هذه الهيئات الحكومية الدولية تشمل الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل المنتجات النفطية والبتروولية إلى جنوب افريقيا ، ولجنة مناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية ، ولجنة أمناء الصندوق الاستثماري لجنوب افريقيا ، واللجنة الاستشارية لبرنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي .

٤ - ووفقا لبرنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، نظم مركز مناهضة الفصل العنصري عددا من المؤتمرات ومن اجتماعات المائدة المستديرة والحلقات الدراسية والمشاورات في سنة ١٩٩١ . ومن بين هذه اللقاءات كان هناك لقاءان على درجة كبيرة من الأهمية في سياق التنسيق هما : المؤتمر المعني بالاحتياجات التعليمية لضحايا الفصل العنصري ، وقد نظم بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) واللجنة الاستشارية لبرنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي في باريس من ٢٣ إلى ٢٤ حزيران/يونيه ، وحلقة دراسية ستنظم في أوائل عام ١٩٩٢ برعاية اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري وتعنى بالدور الذي يحتمل أن تضطلع به منظومة الأمم المتحدة في المساعدة على معالجة الفروقات الاجتماعية والاقتصادية في جنوب افريقيا . وبالإضافة إلى ذلك ، عقد المركز يومي ١ و ٢ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٩١ مشاورات مع مراكز التنسيق المسماة من قبل عدد من الوكالات والمكاتب المختارة التي لديها برامج ، أو تعتمز الاضطلاع بأنشطة ، تتعلق بجنوب انريقيا وذلك لبدء عملية تبادل المعلومات المنتظم ومناقشة أنسب الآليات للتنسيق على صعيد المنظومة كلها بشأن هذه المسألة ، وكذلك لبدء الأعمال التحضيرية للحلقة الدراسية السالفة الذكر . وشاركت في الاجتماع الوكالات/المكاتب التالية : إدارة التعاون التقني لأغراض التنمية بالأمانة العامة ، ومركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ومنظمة الأمم المتحدة لرعاية للطفولة (اليونيسيف) ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، وبرنامج الأغذية العالمي ، ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، ومنظمة الصحة العالمية ، والبنك الدولي ، ومركز حقوق الإنسان ، ومكتب الأمم المتحدة في جنيف .

٥ - ويدير المركز عددا من الصناديق الاستثمارية ومن بينها صندوقان لأنشطتهما صلة مباشرة بالمسألة قيد البحث ، وهما :

(١) برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريسي للجنوب الأفريقي ، وقد قدم حتى وقت قريب ، بمساعدة تقنية من إدارة التعاون التقني لأغراض التنمية بالأمانة العامة ، مساعدات تعليمية لطلاب من ناميبيا وجنوب أفريقيا موجودين خارج بلديهم الأصليين . وسيواصل هذا البرنامج تقديم مساعدة محدودة إلى ناميبيا في الفترة الانتقالية . وبالنظر إلى التطورات الأخيرة في جنوب أفريقيا ، يقوم الصندوق الآن بإعادة توجيه محور اهتماماته كيما يقدم المزيد من المساعدة إلى الطلاب القادمين من داخل جنوب أفريقيا ، وهو سيقدم فيما بعد ، عندما يحين الاوان ، مساعدات تعليمية داخل جنوب أفريقيا ؛

(ب) صندوق الأمم المتحدة الاستثماري لجنوب أفريقيا ، وهو يقدم مساعدات قانونية وإنسانية ومالية إلى ضحايا الفصل العنصري ، وهو قائم أيضا بإعادة تقييم اختصاصاته لكي تعبر بشكل أفضل عن الواقع الجديد في جنوب أفريقيا وليتكيف مع الاحتياجات والأولويات الجديدة .

٦ - وجدير بالملاحظة أن جميع الأنشطة التي يضطلع بها المركز يملئها التقييم السياسي العام للتطورات الحادثة في جنوب أفريقيا ، وهو تقييم متواصل تجريه اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري . ويغيد التقييم الراهن بأنه وإن يكن قد حدث في جنوب أفريقيا تقدم لا يُنكر في سبيل إزالة الفصل العنصري فإن نظام الفصل العنصري لا يزال قائما . ولذلك تظل الحاجة قائمة إلى الاستمرار في ممارسة الضغط الدولي المناسب على سلطات جنوب أفريقيا وكذلك إلى زيادة ما يقدم من المساعدة إلى خصوم الفصل العنصري وإلى القطاعات المحرومة من المزايا في مجتمع جنوب أفريقيا ، لضمان تلبية أهداف الإعلان بأسرع الطرق وأكثرها اتساما بالطابع السلمي .

باء - إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية

٧ - في الوقت الحالي ، لا تشارك هذه الإدارة من إدارات الامانة العامة في أية أنشطة متمثلة بجنوب أفريقيا . إلا أنها ستكون على أهبة الاستعداد للمساهمة في المساعدات التي قد تقدمها الأمم المتحدة إلى جنوب أفريقيا فور أن تصبح بلدا ديمقراطياً .

جيم - مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية

٨ - على مدى السنين ، ظل هذا المركز يظطلع بنصيبه من الأنشطة المتعلقة بالفصل العنصري في جنوب افريقيا وذلك استجابة لقرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية . وكان من بين تلك الأنشطة إعداد الدراسات البحثية المتعلقة بدور الشركات عبر الوطنية في اقتصاد جنوب افريقيا ، وبملاحتها المتبادلة مع نظام الفصل العنصري ، وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة وتوصياتها بشأن الجزاءات ووقف الاستثمارات .

٩ - وبالإضافة إلى هذه الأنشطة ، عقد المركز جلستي استماع عامتين ، في ١٩٨٥ و ١٩٨٩ ، بشأن أنشطة الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا وناميبيا . وأسفرت الجلستان ، اللتان أدار كلا منهما فريق من الشخصيات الدولية البارزة ، عن سلسلة توصيات تدعو إلى اتخاذ اجراءات دولية متضافرة تستهدف القضاء على الفصل العنصري ، من بينها برامج لتوفير المساعدة التقنية والتعليم لرعايا جنوب افريقيا ومنظماتها لأجل تزويدهم بما يلزم للمشاركة الفعالة في حكم جنوب افريقيا بعد زوال الفصل العنصري منها .

١٠ - وقد تلقى مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية طلبا من المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا يلتزم فيه المساعدة على وضع مدونة لقواعد الاستثمار وفيما يتعلق بخيارات سياسة عامة أخرى بشأن دور الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا بعد زوال الفصل العنصري منها . وقد نظم مشروع على سبيل الاستجابة لذلك الطلب ، بوصفه جزءا لا يتجزأ من جهود الأمم المتحدة الهادفة إلى القضاء على نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا .

١١ - والهدف الرئيسي للمشروع هو مساعدة المؤتمر الوطني الافريقي على تطوير قدرته المؤسسية وقدرته على رسم السياسات العامة في مجال الاستثمار المباشر الاجنبي ونقل التكنولوجيا ، ولكي يشارك مشاركة تامة فعالة في وضع وتنفيذ السياسات ذات الوجهة الإنمائية في جنوب افريقيا بعد زوال الفصل العنصري منها .

١٢ - وقد جرت مناقشات أولية بين المؤتمر الوطني الافريقي والمركز بشأن وضع مخطط لبرنامج شامل يستهدف تقديم المساعدة التقنية .

١٣ - وتتألف المرحلة الاولى من المشروع من وضع مدونة لقواعد الاستثمار في جنوب افريقيا بعد زوال الفصل العنصري منها . كما يجري إعداد بيان للسياسة العامة في مجال الاستثمار لمناقشته في المؤتمر الوطني الافريقي . وهذه العملية تشمل تنظيم عدة حلقات دراسية وحلقات تدريبية . وسينقح المشروع بعد ذلك على ضوء هذه المناقشات لكي تنظر فيه قيادة المؤتمر الوطني الافريقي وتعتمده في آخر الامر في شكل مدونة لقواعد الاستثمار . ثم يمكن لهذه المدونة أن تصبح أساسا لانظمة استثمارية أكثر تفصيلا خاصة بقطاعات معينة من قطاعات اقتصاد جنوب افريقيا .

١٤ - وستتألف المرحلة الثانية من المشروع (وهي المرحلة الاطول أجلا) من سلسلة من دراسات أكثر تفصيلا للسياسة العامة تستهدف استكمال وتعزيز الاعمال المتعلقة بمدونة لقواعد الاستثمار ، وتطوير موارد المؤتمر الوطني الافريقي المؤسسية والبشرية فيما يتعلق بالطائفة الكبيرة من القضايا المتعلقة بالاستثمار . والمنتظر أن يستلزم ذلك المشروع إعارة أحد موظفي المؤتمر الوطني الافريقي للمركز وذلك للمساعدة على إدارته وتنفيذه عموما .

دال - إدارة التعاون التقني لأغراض التنمية

١٥ - كانت سياسة إدارة التعاون التقني لأغراض التنمية بالأمانة العامة هي دعم قرارات الجمعية العامة المناهضة للفصل العنصري ، ودعم التوصيات التي مؤداها أنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تتبع نهجا منسقا في تناول المسائل التي تخص جنوب افريقيا وناميبيا .

١٦ - والسياسة الراسخة لدائرة العقود والمشتريات التابعة لهذه الإدارة هي ألا تشتري لا بصورة مباشرة ولا غير مباشرة منتجات منشؤها جنوب افريقيا ، وألا تمنح عقودا للمؤسسات المتعاونة مع جنوب افريقيا ولا تقدم لها تسهيلات . وقد أُدرجت هذه السياسة في صيغة شرط نمطي في استمارة الدعوة للاشتراك في المناقصات ، وفي استمارة طلب الشراء ، وفي كل عقد تمنحه دائرة العقود والمشتريات .

١٧ - كما أن دائرة الزمالات التابعة لهذه الادارة تواصل ، من خلال برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريب للجنوب الافريقي ، تقديم المساعدة التعليمية لأشخاص ينتمون إلى جنوب افريقيا وناميبيا في جميع أنحاء العالم . وقد طوّر هذا البرنامج تعاونه مع وكالات المنح الدراسية ، والمعاهد التعليمية والمؤسسات الوقفية ،

والمصالح الحكومية . وفيما بين عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ مُنحت ١ ٣٠٠ منحة دراسية ، كان ٣٦١ من الممنوحة لهم ينتمون إلى ناميبيا و ٨٣٩ ينتمون إلى جنوب افريقيا .

هاء - إدارة شؤون الاعلام

١٨ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يضمن فعالية أنشطة إدارة شؤون الاعلام بالأمانة العامة ونشر المعلومات عن أنشطة الأمم المتحدة المناهضة لسياسات وممارسات الفصل العنصري ، مع إيلاء الاهتمام الواجب للتدابير الانفرادية والرقابة الرسمية المفروضة على وسائل الاعلام المحلية والدولية من حيث مختلف جوانب هذه القضية .

١٩ - وفي أثناء عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ ، واصلت هذه الادارة الترويج ل "الاعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي" ، الذي اعتمدته الجمعية العامة . وتم ذلك في المقام الاول من خلال حملة الترويج القائمة على معرض الصور الفوتوغرافية الذي اشترك مركز مناهضة الفصل العنصري في تنظيمه مع الادارة بعنوان "المعرض المتجول للفصل العنصري في جنوب افريقيا" . ونظرا لسرعة تغير أوضاع جنوب افريقيا ، كان ذلك المعرض موضع استكمال مستمر لكي يعبر عن التطورات الجديدة . وقد أُقيم هذا المعرض بمختلف الصيغ اللغوية التي نظم بها (الانكليزية والفرنسية والاسبانية والالمانية) في الأرجنتين والنمسا وكوبا وألمانيا وإيطاليا ولكسمبرغ وهولندا وسويسرا وكولومبيا . وهو مقام الآن في كندا وشيلي وبيرو والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية . وقامت مراكز ودوائر الاعلام التابعة للأمم المتحدة أثناء إقامة المعرض بالأنشطة الترويجية ، بما في ذلك تنظيم الحلقات الدراسية ، وتوزيع المنشورات وغيرها من مواد الاعلام ، وعقد المؤتمرات الصحفية ، وذلك بغية تقوية الرسالة المنقولة من خلال المعرض والمجسدة في إعلان الأمم المتحدة .

٢٠ - ووزعت الادارة على نطاق واسع الملصق الجداري المعدّ بسبع لغات بعنوان "من أجل مجتمع متحد وغير عنصري وديمقراطي في جنوب افريقيا" ، وهو ملصق تم إنتاجه بمناسبة "اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري" الموافق ٢١ آذار/مارس . وأعدت بطاقات بريدية من هذا الملصق ، بسبع لغات أيضا ، ووزعت على نطاق واسع .

٢١ - وبالتشاور مع مركز الأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري ، واصلت الإدارة الترويج لإعلان الأمم المتحدة المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الأفريقي ، وذلك من خلال التعريف بتقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان ، اللذين نُشر أحدهما في عام ١٩٩٠ والآخر في عام ١٩٩١ .

٢٢ - واتباعاً من جانب الإدارة لنهجها القائم على تعدد الوسائط في نشر المعلومات ، فقد عمدت إلى توفير تغطية تلغزيونية وصحفية وتصويرية وإذاعية لاجتماعات اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ومركز مناهضة الفصل العنصري . وأصدرت في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ مائة وإحدى وخمسين نشرة صحفية بالانكليزية والفرنسية عن قضية الفصل العنصري . وفي أثناء الفترة ١٩٩٠-١٩٩١ ، أنتجت الإدارة ١ ٣٦٥ برنامجاً إذاعياً وشائقياً رئيسياً بالانكليزية والأفريكانز والسيستو والسيستوانا والكوزا والزولو . وأُرسلت هذه البرامج إلى المحطات الإذاعية التي يمكن سماع إرسالها في جنوب أفريقيا والبلدان المجاورة لها ، وإلى محطات في أنحاء أخرى من العالم .

٢٣ - وعقدت الإدارة عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ اجتماعين إعلاميين خاصين لآلاف وخمسمائة منظمة غير حكومية منتسبة إلى الأمم المتحدة ، وعرضت خلالهما أربعة شرائط فيديو عن قضية الفصل العنصري . وفي أثناء هذه الفترة ، أرسلت الإدارة ست شحنات بريدية من منشوراتها عن قضية الفصل العنصري إلى المنظمات غير الحكومية . وأنتجت في هذه الفترة برنامجين تلغزيونيين من برامج "أخبار العالم" (World Chronicle) يـمـوـرـان رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري وهو يتحدث عن "التطورات الأخيرة في جنوب أفريقيا" ، ومساعد الأمين العام لشؤون مركز مناهضة الفصل العنصري وهو يتحدث عن "الأمم المتحدة والفصل العنصري" .

واو - مركز حقوق الإنسان

٢٤ - دعت الجمعية العامة في قرارها ١٧٦/٤٥ ألف المعنون "الجهود الدولية للقضاء على الفصل العنصري" إلى الإبقاء على التدابير الرامية إلى القضاء على الفصل العنصري ، كما دعت إلى تقديم المساعدات الاقتصادية والإنسانية والقانونية والتعليمية وغيرها من المساعدات والدعم إلى ضحايا الفصل العنصري وإلى جميع الذين يناهضون الفصل العنصري ويشجعون إقامة مجتمع ديمقراطي وغير عنصري ومتحد في جنوب أفريقيا ، بما في ذلك المنظمات التي كانت محظورة في السابق .

٢٥ - وواصلت أجهزة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان بذل قصارى جهدها لإنهاء الفصل العنصري . ويجدر في هذا الصدد الإشارة إلى تقارير فريق الخبراء العامل المخصص للجنوب الأفريقي ، وأنشطة لجنة حقوق الإنسان في مجال تنفيذ الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها ، وتقارير المقرر الخاص لموضوع الأثار السلبية التي تنال من التمتع بحقوق الإنسان من جراء المساعدات السياسية والعسكرية والاقتصادية وغيرها من أشكال المساعدة التي تقدم إلى النظام العنصري والاستعماري في جنوب أفريقيا ، والأنشطة المضطلع بها في إطار العقد الثاني لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري . والمعلومات التفصيلية عن هذه الأنشطة معروضة على الجمعية في تقارير مختلفة .

٢٦ - وفي إطار برنامج الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية في مجال حقوق الإنسان ، بحث مركز حقوق الإنسان عن سبل تقديم المساعدة للعاملين على إيجاد مجتمع موحد وغير عنصري وديمقراطي في جنوب أفريقيا عملاً بطلب الجمعية العامة . وبعد مشاورات موسعة ، وبالتعاون الوثيق مع مركز مناهضة الفصل العنصري ، قرر مركز حقوق الإنسان ومجلس الكنائس العالمي أن ينظما حلقة دراسية عن المعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدستوري . وكان الغرض من هذه الحلقة الدراسية الجمع بين اختصاصي جنوب أفريقيا المشاركين في الأعمال التحضيرية لوضع مشروع دستور جديد وبين الخبراء الدوليين لاستطلاع كيفية تجسيد المعايير الدولية لحقوق الإنسان في القانون الدستوري .

٢٧ - وقد عقدت هذه الحلقة الدراسية في جنيف من ١٧ إلى ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، وافتتحها السيد جان مارتنسون وكيل الأمين العام لحقوق الإنسان ، والسيد إيميليو كاسترو ، الأمين العام لمجلس الكنائس العالمي . وحضرها ثلاثة وثلاثون مشاركاً من جنوب أفريقيا بمفثهم الشخصية كانوا يعملون على إقامة هيكل دستوري جديد لجنوب أفريقيا . وكان هؤلاء يمثلون طائفة واسعة ومنوعة من مجتمع جنوب أفريقيا . ووجهت الدعوة إلى عشرة خبراء دوليين بارزين لتقديم الورقات وإدارة المناقشات المتعلقة بالقواعد الدولية لحقوق الإنسان وكيفية إمكان إدراجها في القانون الدستوري . وألقى السيد كيبا امباي ، وهو قاض سابق في محكمة العدل الدولية ورئيس سابق للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ، المحاضرة الافتتاحية عن موضوع "المعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدستوري ، مع إشارة خاصة إلى استقلال القضاء" . وألقيت أيضاً المحاضرات التالية :

- (أ) "الحماية الدستورية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المكفولة بضمانات دولية" ، ألقاها السيد كورنيليز فلنترمان ، أستاذ القانون في جامعة ليمبورغ ، والعضو المناوب في اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات ؛
- (ب) "المؤسسات الوطنية لحماية حقوق الانسان وتعزيزها : أمين المظالم" ، ألقاها السيد أرني فليفت ، أمين المظالم البرلماني في النرويج ؛
- (ج) "الحماية الدستورية للحقوق السياسية والمدنية المكفولة بضمانات دولية" ، ألقاها السيد مارك بوسويوت ، أستاذ القانون الدولي في جامعة أنتوارب ، ورئيس سابق للجنة حقوق الانسان ؛
- (د) "الضمانات الدستورية لحقوق الانسان ، بما فيها طرق الانتصاف القضائي" ، ألقاها السيد كريستيان توموشات ، عضو لجنة القانون الدولي وعضو سابق في اللجنة المعنية بحقوق الانسان ؛
- (هـ) "القانون الدستوري ، المساواة وعدم التمييز والقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري" ، ألقاها السيد إيزي فويغل ، عضو لجنة القضاء على التمييز العنصري ؛
- (و) "الحماية الدولية للحقوق المكفولة بضمانات مدونة العمل الدولية" ، ألقاها السيد نيفيل روبن ، الموظف الاقدم في الفرع المعني بالمساواة في الحقوق التابع لمكتب العمل الدولي ؛
- (ز) "الحماية الدستورية لحقوق الاقليات" ، ألقاها السيد اسبوجورن ايدي ، عضو اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات ؛
- (ح) "الضمانات الدستورية لاستقلال القضاء في البلدان التي تطبق القانون المشترك" ، ألقاها السيدة دينا شيلتون ، الأستاذة الزائرة للقانون في جامعة استانفورد ، وأستاذة القانون في جامعة سانتا كلارا ؛
- (ط) "الحماية الدستورية لحقوق الانسان التي تنادي بها اليونسكو" ، ألقاها السيد يانوش سيمونيدز ، مدير شعبة حقوق الانسان والسلام في اليونسكو .

٢٨ - وقد أتيح وقت كبير لإجراء مناقشات حول كل محاضرة في نهاية الحلقة الدراسية ودارت مناقشة عامة بشأن المعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدستوري . وأعرب المشاركون عن تقديرهم العميق للحلقة الدراسية ، وأشار كثير منهم إلى أنها المرة الأولى التي تجرى فيها مناقشة المسائل الدستورية بين أشخاص من جنوب افريقيا يمثلون هذه الطائفة الواسعة من الجماعات المختلفة .

٢٩ - وفي أثناء انعقاد الحلقة وبعد انتهائها وردت طلبات كثيرة للاضطلاع بمزيد من الأنشطة وتقديم مزيد من المساعدة في مجال تعزيز فهم واحترام حقوق الإنسان في إطار الجنوب الافريقي . ووردت اقتراحات لعقد حلقات دراسية عريضة القاعدة شبيهة بها عن مواضيع أخرى منها مثلاً موضوع إنشاء محكمة دستورية وموضوع القضاء وموضوع المعايير اللازمة للشرطة ، وبالاضطلاع بأنشطة إعلامية وتدريبية . ووردت طلبات أخرى تخص التعليم والدراسات العليا في مجال حقوق الإنسان ، والمنشورات والأنشطة الاعلامية ، بما في ذلك توفير التدريب للمدرسين والمحامين والقضاة وضباط الشرطة ، وترجمة وتوزيع المواد ذات العلاقة بحقوق الإنسان . وفكر كثيرون في المشاريع التي يمكن أن تساعد على اجتياز الفترة الانتقالية المقبلة من زاوية حقوق الإنسان . ويجرى استعراض هذه الطلبات بالتعاون الوثيق مع مركز مناهضة الفصل العنصري .

زاي - منظمة الامم المتحدة

١ - معلومات أساسية

٣٠ - يرجع الدعم الذي تقدمه منظمة الامم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) إلى أطفال ونساء جنوب افريقيا إلى عام ١٩٧٤ ، وذلك استجابة ووفقا للقرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة لكي تقدم منظمات الامم المتحدة المساعدة إلى حركات التحرير الوطني وإلى شعب جنوب افريقيا الرازح تحت نظام الفصل العنصري (مثال ذلك القرارات ٥٠/٤٣ ألف المؤرخ في ٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، و ٢٧/٤٤ ألف و ٢٧/٤٤ كاف المؤرخان في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، و ١٧٦/٤٥ ألف المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠) . ووجهت اليونيسيف مساعداتها إلى أطفال ونساء جنوب افريقيا من خلال حركتي التحرير اللتين تعترف بهما منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الامم المتحدة ، ألا وهما المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوجدويين الافريقيين لآزانيا . وبالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ومكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، قدمت اليونيسيف العون إلى أطفال ونساء جنوب افريقيا المقيمين

في أنغولا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا . وهذه الاستجابة المشتركة بين الوكالات أتاحت موارد للقيام بأنشطة في مجالات الصحة ، والتغذية ، وإغاثة الطوارئ ، والتعليم الرسمي وغير الرسمي ، ورعاية الطفل ونمائه في أولى أعوامه .

٣١ - وفي أوائل الثمانينات ، اتضح أكثر فأكثر لليونيسيف بأن الفصل العنصري وزعزعة استقرار دول الجنوب الأفريقي أخذوا يحدثان أشرا ضارا برفاه السكان ، ولاسيما منهم النساء والأطفال . مثال ذلك أن استعراض استراتيجيات بقاء الطفل ونمائه كشف أن النزاع المسلح وزعزعة الاستقرار أخذوا يقوضان قدرة جميع بلدان ذلك الاقليم الفرعي على توفير الخدمات الأساسية للأطفال والنساء .

٣٢ - وأبرزت النشرة المعنونة "الأطفال على خط المواجهة" ، التي نُشرت في كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ ، التكاليف البشرية لهذه المنازعات ، وسرعان ما أصبحت بياناً مرجعياً مفيداً عن الأثر التدميري للفصل العنصري على الناس في منطقة الجنوب الأفريقي دون الإقليمية . وكثيراً ما استشهد زعماء دوليون وبرلمانيون بهذه النشرة لدى مناقشة مسألة جنوب أفريقيا ، كما تعددت الإشارة إليها في مؤتمر هراي المعني بالطفل في جنوب أفريقيا .

٣٣ - وفي عام ١٩٨٩ استُكمِلت نشرة "الأطفال على خط المواجهة" ، فأدرجت فيها معلومات إضافية عن حالة الأطفال في جنوب أفريقيا ، وأُضيف إليها جزء جديد عن ناميبيا . وصدرت هذه الطبعة من النشرة قبيل وزع فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال في ناميبيا ، وتبين أنها وثيقة الصلة للغاية بإعداد برنامج الطوارئ لناميبيا الذي اعتمدته المجلس التنفيذي لليونيسيف في دورته لعام ١٩٨٩ . وستصدر اليونيسيف قريباً طبعة مستكملة شالته من هذه النشرة موضوعها : "من البقاء في عهد الحرب إلى التأهيل والتنمية بعد الحرب في جنوب أفريقيا" .

٣٤ - وفي أواخر الثمانينات عمدت الحكومات والمجتمع الدولي إلى استرعاء الاهتمام أكثر فأكثر إلى تدهور أوضاع الأطفال والنساء داخل جنوب أفريقيا نتيجة لتصفيد أعمال العنف ، وكذلك إلى تدهور تقديم الخدمات الأساسية لغالبية السكان السود . وكانت استجابة اليونيسيف لذلك أنها نظمت دورات إعلامية وجولات دراسية خارجية للمنظمات غير الحكومية الديمقراطية وغير العنصرية ذات الصلة .

٣٥ - وأدى هذا الى عقد "مؤتمر المنظمات غير الحكومية في جنوب افريقيا" برعاية اليونيسيف في غابورون في نيسان/ابريل ١٩٩٠ . وشكلت المنظمات غير الحكومية المعنية مؤسسة مشرفة ، هي اللجنة الوطنية لحقوق الطفل التي ستسهل وضع خطة عمل منسقة لتخفيف محنة أطفال ونساء جنوب افريقيا ، والاشراف على تنفيذ مثل هذا البرنامج الى جانب القيام بمسؤولية تعبئة الموارد لتنفيذ الانشطة المخططة ، بما في ذلك تنسيق الدعم الخارجي من المانحين . كما تم في مؤتمر غابورون تحديد عدد من الاحتياجات :

(أ) رفع مستوى وعي جنوب افريقيا واهتماماتها بحالة الاطفال في جنوب افريقيا وبحقوق الاطفال بالصيغة المحددة في اتفاقية حقوق الطفل ؛ وذلك بهدف حماية وترسيخ هذه الحقوق في جنوب افريقيا ديمقراطية غير قائمة على العنصرية ولا على التحيز الجنسي ؛

(ب) تحسين قدرة كل ما يوجد في جنوب افريقيا من المنظمات غير الحكومية الديمقراطية وغير العنصرية التي تعني بتوفير الحماية والخدمات الاجتماعية الاخرى الى الاطفال ، وتوسيع وتعزيز قدرتها وتحسين فعاليتها ، ولاسيما على الصعيدين المحلي والاقليمي ؛

(ج) اقامة قاعدة معلومات أشمل عن الاطفال والنساء في جنوب افريقيا بهدف نشر تلك المعلومات بطرق يمكن للمنظمات غير الحكومية الديمقراطية وغير العنصرية استخدامها في تعبئة المجتمعات للاعمال الرامية الى النهوض بالاطفال وبقائهم ونمائهم وحمايتهم .

٣٦ - وعرضت على المجلس التنفيذي لليونيسيف لعام ١٩٩٠ خطة رئيسية مدتها ثلاث سنوات (١٩٩٠-١٩٩٣) وضعت لعمليات قيمتها ٣ ملايين من دولارات الولايات المتحدة فأقرها المجلس . وفيما يلي العناصر الرئيسية للبرنامج كما أقرها المجلس :

(أ) اجراء دراسة تحليل للحالة للمساعدة على تحديد مشاكل الاطفال والنساء ذات الاولوية في جنوب افريقيا كأساس لوضع برنامج عمل لمواجهة هذه الاحتياجات فضلا عن استراتيجية لتعبئة الموارد المطلوبة ، سواء من الداخل أو من الخارج ، لتنفيذ برنامج عمل من هذا القبيل ؛

(ب) الاضطلاع بـ "حملة حقوق الاطفال" لمساعدة المنظمات غير الحكومية المناهضة للفصل العنصري على الاستفادة من الحيز السياسي الذي تهيأ في جنوب افريقيا في الدعوة لقضية بلوغ حقوق الانسان وذلك عن طريق تحسين فعالية جهودها وأنشطتها داخل الاطار العام لاتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩ ؛

(ج) تقديم الدعم المباشر لضحايا الفصل العنصري نتيجة لتحليل الحالة وذلك لدعم المنظمات غير الحكومية المهتمة بالقضايا ذات الاولوية فيما يتعلق ببقاء الطفل ونموه وحمايته .

٣٧ - وقد أحرز تقدم ملحوظ في الفترة القصيرة التي مرت منذ بدء تنفيذ هذه الأنشطة في منتصف هذه السنة .

٢ - دراسة تحليل الحالة

٣٨ - عقدت في غابورون في نيسان/ابريل من هذا العام حلقة عمل تدريبية عن موضوع تحليل الحالة مدتها أسبوع واحد ، أعقبها تكوين فرق عمل لتحليل الحالة على الصعيد الوطني الاقليمي شرعت في أنشطة بحثية . ومن المتوقع أن تتوفر مسودات أولوية لمناقشتها ومقلها في أوائل عام ١٩٩٣ . ومن المزمع نشر تقرير عن حالة الاطفال والنساء في جنوب افريقيا واعداده للتوزيع والاستفادة منه بحلول شهر كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٣ . وقد أعدت آليات لتسهيل المشاركة الموسعة بغية تأمين اعداد تحليل ذي قاعدة واسعة لأعمال البحث .

٣ - حملة حقوق الطفل

٣٩ - إن حملة حقوق الطفل عملية جارية . كما أن اعلان الامم المتحدة لسنة ١٩٧٩ بوصفها السنة الدولية للطفل ، وما تم مؤخرا من اعتماد اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩ قد أتاحا فرصتين فريدتين لكي تقوم المنظمات غير الحكومية المناهضة للفصل العنصري في جنوب افريقيا بمناصرة الاطفال . وتقوم اليونيسيف حاليا بدعم مبادرتين :

(١) تسهيل تخطيط وتنفيذ نهج أكثر انتظاما بالنسبة لحقوق الاطفال عن طريق الاتصال بالمنظمات غير الحكومية المهتمة بالامر ؛

(ب) نشر اتفاقية حقوق الطفل وكتيب "حقائق الحياة" فضلا عن ترجمتهما الى أربع من اللغات الرئيسية في جنوب افريقيا وتوزيعهما على نطاق واسع عن طريق حلقات العمل والحلقات الدراسية .

حاء - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٤٠ - لاتزال استجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتطورات الحاصلة في جنوب افريقيا تستند الى ولايته والى تعاونه الجاري مع حركات التحرير الوطني التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية . ويسترشد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ب "الاعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي" الوارد في قرار الجمعية العامة د-١٦/١ وكذلك بقراري الجمعية العامة ٢٤٤/٤٤ و ١٧٦/٤٥ ألف . وفي الوقت الذي تنادي فيه جميع هذه القرارات بمواصلة الجزاءات ، فانها تناشد أيضا المجتمع الدولي ، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة ، زيادة مساعداتها الاقتصادية والانسانية والمساعدات الاخرى لضحايا الفصل العنصري . وفي هذا الصدد ، طلب من الأمين العام تأمين تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة .

٤١ - وليس لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، شأنه في ذلك شأن وكالات الأمم المتحدة الاخرى ، ولاية رسمية من حيث دعم الأنشطة التشغيلية في جنوب افريقيا . ولذا قصر البرنامج الانمائي مشاركته على المشاريع المتمركزة في الخارج لمساعدة حركات التحرير الوطني منذ عام ١٩٧٤ . ولايزال برنامج المساعدات الخاصة لحركات التحرير الوطني ينفذ بالتعاون الوثيق مع لجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية في دار السلام وبتأييد منها . ويتضمن البرنامج الجاري للفترة ١٩٨٧ - ١٩٩١ أكثر من ٣٠ مشروعا ذات تمويل اجمالي يبلغ ١٧ مليونا من دولارات الولايات المتحدة ، وأكثر من ثلثي هذا المبلغ مخصص لمشاريع في ميداني التدريب والتعليم . وفي حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، خصص مجلس الادارة ١٢ مليون دولار لمواصلة هذا البرنامج خلال دورة البرمجة الخامسة . ومن المتوقع استمرار الاولويات الانمائية للدورة الجديدة في تأكيد الحاجة الى تنمية الموارد البشرية والتعليم الاساسي . ويسترشد بنتائج التجارب السابقة . حين يوضع مشروع برنامج الدورة الخامسة هذا . وسيتوجب تعديل الاولويات لتتفق مع تقييم الاحتياجات الجديدة للمساعدة في جنوب افريقيا . وفي الوقت ذاته ، ينبغي للبرنامج الجديد أن يشمل جدولا لمراحل انهاء المساعدات المقدمة الى حركات التحرير الوطني وادخال برنامج انتقالي .

٤٢ - ومنذ زيارة الأمين العام الى جنوب افريقيا في ايلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، وهي الزيارة التي أعقبتها بعثة وكيل الأمين العام عبد الرحيم فرح الى جنوب افريقيا في حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، اتملت عدة جماعات من جنوب افريقيا ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة مثل صندوق الأمم المتحدة للسكان ، واليونيسيف ، واليونسكو ، والبنك الدولي لمناقشة التعاون التقني والتدابير الاخرى التي يمكنها دعم جهد انتقالي محتمل . وقام بالاتصالات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، التي كانت دائما غير رسمية ، أشخاص من بينهم موظفون من موظفي حكومة جنوب افريقيا ، والجامعات ، والمنظمات غير الحكومية ، والمصرف الإنمائي للجنوب الافريقي وغيرها من كيانات القطاع الخاص . وقد اهتمت حكومة جنوب افريقيا بوجه خاص بمعرفة أنشطة البرنامج الإنمائي وخبرته في مجال التنمية . وهذه الاتصالات هي بالطبع زائدة على الحوار الذي يجريه البرنامج الإنمائي مع المؤتمر الوطني ومؤتمر الحدوديين الافريقيين لازانيا بشأن الحاجة الى تحديد الاستراتيجيات التي تستطيع تعزيز قدرات الموارد البشرية والتوسع فيها ضمن مجتمع السود .

٤٣ - وكخطوة أولى وفي سبيل الاستعداد للحالة الاخذة في النشوء ، وبعد الزيارة التي قامت بها البعثة الموفدة من الأمين العام في حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، قام مدير المكتب الاقليمي لافريقيا بزيارات غير رسمية الى جنوب افريقيا للوقوف "في الموقع" على التفيرات الاجتماعية والسياسية الرئيسية في البلد واستكشاف مواقف وأفكار مختلف الأحزاب المشاركة مباشرة في تفكيك نظام الفصل العنصري وبناء ديمقراطية قائمة على تعدد العناصر .

٤٤ - وفي شباط/فبراير ١٩٩١ ، ارسل المكتب الاقليمي لافريقيا/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعثة ميدانية الى الجنوب الافريقي وأوروبا لاجراء مشاورات غير رسمية مع حركات التحرير الوطني ، ومعاهد التدريب المرتقبة وعدد من الوكالات التقنية المختارة التابعة للأمم المتحدة بشأن مبادرة مقبلة للتعاون التقني في جنوب افريقيا بعد زوال الفصل العنصري منها . وفي الوقت ذاته (٥ - ٨ شباط/فبراير ١٩٩١) ، كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ممثلا في مؤتمر المانحين التابع للمؤتمر الوطني الافريقي في اروشا بجمهورية تنزانيا المتحدة . وكان المؤتمر الوطني الافريقي قد دعا الى عقد هذا المؤتمر لتحقيق الوضوح وابلاغ المانحين الحاليين والمحتملين بنهج المؤتمر الوطني الافريقي في التنظيم السياسي والتنمية المجتمعية . وتحقيقا لهذه الاهداف ، خطت أولويات أساسية في مجموعة واسعة من القطاعات . وحضر المؤتمر ١٥٠ مندوبا ثلثهم من صفوف المؤتمر الوطني الافريقي وحلفائه وغيره من قطاعات حركة تحرير

الجنوب الافريقي . وفي أعقاب هذا المؤتمر ، عقد اجتماع آخر فيما بين منظمة الوحدة الافريقية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوجدويين الافريقيين لمناقشة البرنامج الخاص للدورة الخامسة لحركات التحرير الوطني . كما قام المكتب الاقليمي لافريقيا/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتبادل الآراء مع البنك الدولي والامانة العامة للكونولك بشأن امكانية اتباع نهج منسقة ازاء الحالة المتغيرة في جنوب افريقيا .

٤٥ - واستنادا الى ما تقدم ذكره من الاتصالات والمناقشات داخل المكتب الاقليمي لافريقيا ، أخذت تظهر أفكار من شأنها تكوين أساس تقوم عليه خطة عمل استراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جنوب افريقيا . ويتناول القسم التالي هذه الأفكار .

٤٦ - على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ألا يتعدى الحدود القانونية للقرارات الحالية للجمعية العامة ومنظمة الوحدة الافريقية حتى تلغى تلك القرارات . وفي اطار نهج منسق تتبعه منظومة الأمم المتحدة ، يقترح اجراء مشاورات مع الامانة العامة للأمم المتحدة لتحديد الظروف التي يمكن لمنظومة الأمم المتحدة مساعدة ضحايا الفصل العنصري فيها .

٤٧ - وينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يستمر في تنفيذ البرنامج الجاري لتقديم المساعدة التقنية الى حركات التحرير الوطني بدون تغيير جوهري . إلا أنه يقترح تضمين برنامج المساعدة الخاص للدورة الخامسة جدولا لمراحل انهاء البرنامج الجاري وافساح المجال للانفاق على برنامج لفترة الانتقال . وينبغي في الوقت ذاته الشروع في حوار مع وكالات الأمم المتحدة الاخرى للبدء في سلسلة من التحاليل لتقييم الاحتياجات في قطاعات التعليم ، والصحة ، والتدريب ، والاسكان ، والتوظيف ، والمشاريع الصغيرة . وهناك حاجة واضحة في الاجل القصير والمتوسط لبناء قدرة في مجال الاستراتيجيات والاختيارات الانمائية العامة ، والانعاش الاجتماعي والاقتصادي ، وإدارة الاعمال العامة ، ودعم النهوض بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتنميتها ، كما أن هناك حاجة فورية الى التركيز على تدريب المدرسين .

٤٨ - ويقترح في هذا الصدد ملاحظة وتحليل نتائج الأنشطة الجارية لبعض الوكالات الدولية . ويشمل هذا قيام البنك الدولي وصندوق الكومونولك للتعاون التقني بتقديم الاستشارات في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعلمية واجراء تقييمات لاحتياجات

التنمية البشرية . كما ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يساعد في تحديد القضايا القطاعية الرئيسية في ممارسة موازية يمكن أن تتوسع لتصبح برنامجا أوليا . وينبغي للبرنامج الإنمائي أن يؤسس صندوقا استثماريا لتعبئة موارد إضافية من المانحين . وقد اقترح على حركات التحرير الوطني ومنظمة الوحدة الأفريقية أنه يمكن إنشاء نواة هذا الصندوق الاستثماري عن طريق احتجاز جزء من أموال أرقام التخطيط الإرشادية الخاصة بحركات التحرير الوطني . والقصد من ذلك توليد الاهتمام بالصندوق الاستثماري المقترح لدى المانحين عن طريق تخصيص مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كعامل مساعد بالنسبة إلى المصادر الأخرى . وقد قبلت منظمة الوحدة الأفريقية وحركتا التحرير هذا الاقتراح من حيث المبدأ .

٤٩ - وينبغي مراعاة القضايا الإقليمية أيضا لدى صياغة استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتقديم المساعدة إلى جنوب أفريقيا . وسيكون لعملية نشر الديمقراطية أثرها على أمور يتمثل القليل من الكثير منها في هجرة العمال ، والميزان التجاري الإقليمي ، وحالة العمالة في البلدان المجاورة ، والشعاعون الاقتصادي والتعليمي الإقليمي ، وتنسيق شبكات النقل . ويرتبط هذا بمسألة علاقات جنوب أفريقيا بمنظمات دون إقليمية مثل مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الأفريقي ، ومنطقة التجارة التفضيلية . وينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعم المؤتمر والمنطقة حسب الاقتضاء ليقوما بالتخطيط لمزيد من التعاون والتكامل الاقتصاديين في جنوب أفريقيا بعد زوال الفصل العنصري منها .

٥٠ - وللنهوض بعملية تقييم الاحتياجات اقترح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة على إنشاء آلية لتبادل المعلومات مؤلفة من نواة صغيرة ممثلة في مجموعة من شركاء التنمية : مركز الأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري ، ومصرف التنمية الأفريقي ، والبنك الدولي ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، والأمانة العامة للكومنولث ، والاتحاد الاقتصادي الأوروبي . ويستطيع هذا الاتحاد غير الرسمي إجراء تخطيط مستقبلي للاحتياجات من قدرات الموارد البشرية وذلك بمشاركة ممثلي بعض جماعات جنوب أفريقيا والمساعدة على تشكيل توافق آراء بشأن استجابات التعاون التقني المناسبة للوسط الذي تمثله جنوب أفريقيا . كما أن النتائج التي يتوصل إليها ستساعد أيضا على تمهيد الأرضية التي تقوم عليها جهود تعبئة موارد المانحين في المستقبل . وقد عقد الاجتماع الأول للمجموعة - النواة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ في جنيف .

٥١ - واتفق رأي جميع المشاركين في الاجتماع على أنه كان مفيدا وجاء في حينه . وتم الاتفاق على أنه ينبغي مواصلة اجراء مثل هذه المشاورات غير الرسمية بشكلها الحالي ، وقد يكون ذلك على أساس تناوبي مرتين في السنة تقريبا . كما تم الاتفاق على استبقاء تكوين المجموعة - النواة - كما هو عليه دون تغيير . وكان من رأي الاجتماع أنه يمكن الاتصال بشركاء جنوب افريقيا الشناثيين وغيرهم من منظمات الامم المتحدة والتشاور معها في محافل أخرى . كذلك تم الاتفاق على عقد الاجتماع الثاني للمجموعة - النواة في نيويورك خلال الربع الاول من عام ١٩٩٢ .

٥٢ - وعقب قيام المشتركين بعرض برامجهم وآرائهم فيما يتعلق بالمستقبل ، تم الاتفاق على أن تحاول المجموعة تنفيذ برامجها الجارية والمقبلة بالتنسيق بعضها مع بعض وفي مجالات معينة من مجالات التركيز . وتتضمن هذه المجالات التدريب في التنظيم والادارة العامة ، والتنمية الحضرية ، والتعليم ، والعمالة ، والخدمات الاجتماعية (الصحة والمياه والاصحاح) ، والتنمية الريفية . كما نوقشت قضية اصلاح الزراعي ، ولكن تم الاتفاق على أنها قضية سياسية بدرجة عالية ولهذا ينبغي قيام مواطني جنوب افريقيا بمعالجتها بأنفسهم .

٥٣ - وأدرك الاجتماع بصفة عامة أنه ستكون هناك فترة انتقالية تستغرق من سنتين الى ثلاث سنوات اعتبارا من المؤتمر المتعدد الاحزاب الذي تتجه النية الى عقده في نهاية عام ١٩٩١ . ومن المتوقع أن تقوم الجمعية العامة للأمم المتحدة في أعقاب دورتها الحالية باستعراض موقفها من جنوب افريقيا القائمة على الفصل العنصري ومن المرجح أنها ستصدر قرارا بهذا الشأن في كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ . ويتوقع بعد ذلك قيام المجموعة - النواة باستعراض موقفها وخططها للمساعدة في جنوب افريقيا .

٥٤ - وكان المفهوم أن الحاجة الى المساعدة التقنية واسعة النطاق جدا في جنوب افريقيا ، وأن من الواضح أن البرامج المخططة تتجاوز الموارد الخارجية التي ستتاح . كذلك كان من المفهوم أن هناك موارد محلية كثيرة ستتم تعبئتها بمجرد التأكد من بدء عملية التحول الديمقراطي .

٥٥ - وفيما يتعلق بتنسيق أنشطة المانحين ، رُئي أن الاجتماعات الاستشارية ستكون بمثابة آلية جيدة وكافية بالنسبة الى المجموعة - النواة . وتم الاتفاق على تبادل المعلومات فيما بين الاجتماعات الاستشارية بحسب الاقتضاء . وسيعمل برنامج الامم المتحدة الإنمائي بوصفه "دار مقاصة" لتبادل المعلومات في المراحل الاولى .

طاء - برنامج الأمم المتحدة للبيئة

٥٦ - إن جنوب افريقيا طرف في اتفاقيات معينة يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بمشابهة أمانة لها . وهذه الاتفاقيات هي اتفاقية التجارة الدولية في أنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض التي أصبحت جنوب افريقيا طرفا فيها في ١٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٥ ، واتفاقية فيينا وبرتوكول مونتريال المتعلقةان بحماية طبقة الاوزون التي أصبحت جنوب افريقيا طرفا فيها في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ . وتشارك جنوب افريقيا ، بوصفها أحد الأطراف ، فيما يقوم به الأطراف من أعمال . بيد أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة عمد ، وفقا لقرار من مجلس إدارته ، ٣/٨ ، الى وقف جميع أشكال التعاون مع جنوب افريقيا ، وهو لا يزمع القيام بأي أنشطة جديدة .

ياء - صندوق الأمم المتحدة للسكان

٥٧ - ليس لصندوق الأمم المتحدة للسكان أية أنشطة حالية أو مزمنة بينه وبين جنوب افريقيا ، وهو لا ينوي استحداث أية أنشطة جديدة حتى يتم تطبيع الحالة في جنوب افريقيا تجاه الجمعية العامة .

٥٨ - وفيما يخص المشتريات ، سبق أن اتخذت في الماضي جميع الاجراءات التي تكفل الامتثال لقرار الجمعية العامة القاضي بغرض جزاءات على جنوب افريقيا . والتعليمات التالية جزء لا يتجزأ من جميع طلبات الشراء التي سبق اصدارها :

"ينبغي عدم استخدام أي ناقل من جنوب افريقيا لنقل البضائع بمقتضى طلب الشراء هذا أو تقديم الخدمات المتعلقة به" .

٥٩ - وقد وُضِع نطاق هذه التعليمات ، بأثر فوري ، على النحو التالي :

"وفقا للقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن جنوب افريقيا ، ينبغي ، كشرط من شروط طلب الشراء هذا ، عدم شراء أية منتجات من جنوب افريقيا بصورة مباشرة أو غير مباشرة بقصد التسليم أو التوزيع أو التركيب أو الاستخدام بمقتضى طلب الشراء هذا . وينبغي عدم استخدام أي ناقل من جنوب افريقيا لنقل البضائع بمقتضى طلب الشراء هذا أو تقديم الخدمات المتعلقة به . وينبغي على المتعاقد أن يُدخل هذه الشروط في جميع العقود التي يبرمها مع المتعاقدين من الباطن بموجب طلب الشراء هذا" .

٦٠ - وفيما يتعلق بالرمد ، يبذل صندوق الأمم المتحدة للسكان قصارى جهده للتأكد من أن وشائق الشحن لا تتضمن وشائق شحن جوي صادرة عن الخطوط الجوية لجنوب افريقيا ولا شهادات شحن صادرة عن شركات الشحن البحري التابعة لجنوب افريقيا ، وللتأكد من عدم استخدام متعاقدين من الباطن من جنوب افريقيا .

٦١ - بيد أن هناك ثمرة ايجابية لما يجري في جنوب افريقيا من تغيرات أدت الى اتخاذ مقرر الجمعية العامة القاضي برفع الجزاءات المفروضة ، وهي من شأنها أن تفتح مجالات عديدة جديدة للشراء من السوق المحلية في منطقة مؤتمر التنسيق والإنماء للجنوب الافريقي وأن تُسهل عملية نقل معدات المشاريع الى المنطقة وفي داخلها على حد سواء .

٦٢ - وبناء على ذلك ، وبالرغم من أن صندوق الأمم المتحدة للسكان لم يقدم أي دعم الى جنوب افريقيا ، أجريت اتصالات غير رسمية بين ممثلي مؤسسات جنوب افريقيا المهمة بالمسائل السكانية وبين مقر الصندوق والموظفين الميدانيين (ولا سيما المكاتب الموجودة في بوتسوانا وزامبيا وموزامبيق وناميبيا) . ونوقشت خلال هذه الزيارات امكانية تبادل الخبرات التقنية في المستقبل في حال تغير مركز جنوب افريقيا) .

كاف - مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

١ - مقدمة

٦٣ - في آذار/مارس ١٩٩١ ، أعلنت حكومة جمهورية جنوب افريقيا موافقتها ، من حيث المبدأ ، على دعوة مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين الى المشاركة في عملية العودة الاختيارية للاجئين والمنفيين السياسيين من جنوب افريقيا الى وطنهم .

٦٤ - وبعد مفاوضات مديدة بين حكومة جنوب افريقيا ومكتب المفوض السامي ، وقّع الطرفان فكرة تفاهم في ٤ ايلول/سبتمبر ١٩٩١ ، ستشكل الاساس الذي يستند اليه المكتب في مشاركته في عملية العودة الاختيارية الى الوطن . كما توصلت حكومة جنوب افريقيا ومكتب المفوض السامي الى توافق في الآراء حول نص اتفاق الغرض منه تنظيم المركز القانوني لمكتب المفوض السامي وموظفيه في جنوب افريقيا ، والامتيازات

والحصانات التي يتمتع بها المكتب وموظفوه . وقد أجرى مكتب المفوض السامي المفاوضات على هذا الاتفاق بالتشاور الوثيق مع مكتب الشؤون القانونية في نيويورك . وتم انشاء مكتب قائم بأعمال بعثة في جنوب افريقيا لتسهيل تنفيذ برنامج العودة الى الوطن المتوقع الانتهاء منه خلال اثني عشر شهرا .

٦٥ - وظل عدد اللاجئين المنتمين الى جنوب افريقيا الموجودين في منطقة الجنوب الافريقي ثابتا عموما عند رقم يقارب ٢٨ ٠٠٠ لاجئ يتلقى ما يزيد عن نصفهم مساعدة من مكتب المفوض السامي . ويشمل هذا العدد موجة جديدة من طالبي اللجوء المنتمين الى جنوب افريقيا ، ومعظمهم من الشباب والنساء الذين بدأوا يتوافدون على البلدان المجاورة منذ النصف الثاني لعام ١٩٩٠ مدعين أنهم اضطروا للفرار من أعمال العنف السائدة في مدن جمهورية جنوب افريقيا .

٢ - برنامج المساعدة

٦٦ - اعتبارا من ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، أوفد مكتب المفوض السامي بالاشتراك مع المنظمة الدولية للهجرة بعثة الى جنوب افريقيا من أجل الاضطلاع بتقييم للاحتياجات ووضع اللمسات النهائية على خطة التشغيل والميزانية اللازمة لعملية العودة الاختيارية الى الوطن . وأُضطلع بتقييم الاحتياجات بهدف تحديد الاحتياجات الملحة للعائدين التي ستنشأ في أعقاب عودتهم الى الوطن فضلا عن مساعدة إعادة الاستقرار الملائمة التي سيقدمها المفوض السامي لتمكينهم من الشروع ببداية جديدة في وطنهم .

٦٧ - وتسترشد الفرضية التي يقوم عليها التخطيط بالحاجة المتمثلة بالدرجة الاولى في الاستجابة الكافية لاحتياجات الرعاية الحيوية للعائدين المحتملين ، ولا سيما ممن يعيش منهم في افريقيا . وفي الوقت نفسه ، يجب أن تُعالج الجهود المتضافرة التي يبذلها الاطراف ، بما فيها الحكومة ومكتب المفوض السامي ، احتياجاتهم الفورية في مجالي التعليم والتدريب اللازمين للعمل المنتج . ومن المفترض أيضا أنه ينبغي لكثير من المرشحين الراغبين في العودة الى الوطن من المقيمين حاليا في قارات أمريكا الشمالية وأستراليا وأوروبا أن يستطلعوا بكل نشاط طرقا بديلة للتكفل بأجور سفرهم جوا الى الوطن . ولن تقدم المساعدة المالية بمقتضى هذا البرنامج لهذا الغرض إلا في حالات العوز المحقق .

٣ - شرح برنامج المساعدة

٦٨ - صُمِّمت أنشطة المساعدة على نحو يكفل عودة اللاجئين الاختيارية الى وطنهم في جو يحفظ "سلامتهم وكرامتهم". ويتوخى البرنامج تقديم المساعدة مبدئياً الى ٢٥ ٠٠٠ شخص على ثلاث مراحل هي : مرحلة ما قبل المغادرة ، والانتقال الدولي ، والاستقبال ، والإدماج الأولي داخل جنوب افريقيا . وتدابير المساعدة المقترحة في المرحلة الثالثة هي ثمرة مناقشات بين الإدارات الحكومية المعنية في جمهورية جنوب افريقيا ، وحركات التحرير الوطنية (المؤتمر الوطني الافريقي ، ومؤتمر الوجدويين الافريقيين ، ومنظمة آزانيا الشعبية) ، والمنظمات غير الحكومية ، ومؤسسات الابحاث ، ومكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، وتُستكمل بشكل مناسب بدراسة الحد الأدنى لتكلفة الوحدة ذات الصلة لشتى أنماط المساعدة القطاعية ، الامر الذي من شأنه أن يضمن إدماج العائدين الفقراء بشكل يحفظ كرامتهم .

٦٩ - ويحرص على استبقاء النفقات في المرحلة السابقة للمغادرة في حدودها الدنيا ، ولا سيما الى المدى الذي يمكن فيه تجنب حدوث أي تأخيرات طويلة في مراكز العبور (الترانزيت) وما يترتب على ذلك من آثار في التكاليف الإدارية . ولذلك ، وفي أعقاب مناقشات مستفيضة بين حكومة جنوب افريقيا والمفوض السامي لشؤون اللاجئين أجريت خلال وجود البعثة التقنية ، ظهر قدر أكبر من الوضوح والدقة بشأن الالتزام المالي للحكومة . ونتيجة لذلك ، تعكس المبالغ المطلوبة من المجتمع الدولي الفرق بين الاحتياجات الدنيا المتفق عليها والالتزام الثابت من قبل حكومة جمهورية جنوب افريقيا أو عدمه .

٧٠ - وهذه الاستراتيجية تعزز قدرة مكتب المفوض السامي على الإقلال من مشاكل الحماية الدولية التي يمكن أن تنشأ نتيجة للحرمان المادي . ونظرا لأن بعض الشركاء التشغيليين المحتملين ، مثل لجنة التنسيق الوطنية المعنية بالعودة الى الوطن ، سيتولون مسؤولية امداء المشورة للأفراد وتوزيع مواد المساعدة عليهم ، فإن ما يواكب ذلك من رصد الأنشطة والاحتياجات القطاعية الفعلية لفرادى العائدين سيتم على نحو أفضل قبل تقديم المساعدة المناسبة إليهم . ومن شأن هذا النهج المشترك بين القطاعات والقائم على أساس دراسة كل حالة على حدة أن يقلل من حالات إساءة استخدام المساعدة ويعزز في آن معا احتمالات الاستجابة بشكل ملائم لاحتياجات العائدين المعدمين والمحتاجين حقا ، كما يتيح اجراء فحص آني للجهود التي يبذلها فرادى العائدين في سبيل الاعتماد على الذات من خلال التعليم والتدريب وأنشطة العمل .

٤ - ترتيبات التنفيذ

٧١ - إن ترتيبات التنفيذ داخل جنوب افريقيا تحددها طبيعة الأنشطة ، ولهذه الأنشطة جوانب ثلاثة مترابطة وإن كانت متميزة عن بعضها بعضا . فعملية نقل العائدين الى الوطن من نقطة الدخول على الحدود مروراً بمراكز الاستقبال وانتهاء بجهة المقصد النهائية تشكل الجانب الاول . وتتولى المنظمة الدولية للهجرة المسؤولية عن هذا الجانب ، وتساعد في ذلك لجنة التنسيق الوطنية المعنية بالعودة الى الوطن . أما الجانبان الآخران ، وهما تقديم مساعدة الرعاية المادية الفورية وتقديم المساعدة الفورية الى الافراد لتمكينهم من الاعتماد على الذات في الاندماج من جديد ، فإن من المتوقع أن يسيرا جنباً الى جنب في آن معا . وعلى ذلك فإنه سيعتمد نهج قائم على أساس دراسة كل حالة على حدة يتولى فيه اخصائي معين مكلف بإسداء المشورة لكل حالة فردية بعينها المسؤولية عن مجموع أنواع الاحتياجات ، وعن الجهود التي يبذلها عدد محدد من العائدين ومجموعات الاسر والافراد في جميع قطاعات النشاط . وتتم معالجة احتياجات الرعاية الفردية في اطار قطاعات الغذاء ، والدعم المنزلي ، والصحة ، والخدمات المجتمعية ، والمأوى . أما الجهود التي يبذلها الافراد من الجنسين في سبيل الاندماج من جديد فيتم رصدها في اطار قطاعات التعليم والتدريب والعمل والأنشطة المدرة للدخل .

٥ - توجيه نداء

٧٢ - ستشكل خطة العمليات والميزانية الاساس الذي سيستند اليه في اصدار نداء لجمع الاموال اللازمة لتمويل البرنامج الخاص المتعلق بالعودة الاختيارية الى الوطن وادماج اللاجئين والمنفيين المنتمين الى جنوب افريقيا . وستدعى الحكومات المانحة الى الإعلان عن دعمها المالي للعملية والى التأكد من أن التعهدات الشابتة بالتبرع ستعقبها مدفوعات فورية الى مكتب المفوض السامي من أجل ضمان تنفيذ البرنامج بشكل فعال وفي الوقت المناسب .

٦ - دور الامم المتحدة والوكالات الاخرى

٧٣ - ينتظر ، وفقاً لاحكام الفقرة ٢٦ من مذكرة التفاهم ، أن تشارك وكالات أخرى ذات صلة من وكالات الامم المتحدة فضلاً عن المنظمات غير الحكومية ذات الصلة . بيد أن المشاركة الفعلية لوكالات الامم المتحدة في توفير المساعدة الإنسانية والانمائية

يتوقف على التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة المتخذ بتوافق الآراء ١٧٦/٤٥ ألف (الجهود الدولية للقضاء على الفصل العنصري) .

لام - برنامج الأغذية العالمي

٧٤ - إن برنامج الأغذية العالمي على علم بالآثار الممكنة التي يمكن أن تنشأ عن التطور السياسي في جنوب افريقيا ، وبالاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للسكان ذوي الدخل المنخفض في جنوب افريقيا ، وباقتصاديات البلدان المجاورة . وفي هذا السياق ، يسعى البرنامج دائما الى البقاء على علم بآخر التطورات من أجل أن يكون قادرا على الاستجابة في أية لحظة لتقديم أية مساعدة غذائية ممكنة تقع ضمن ولايته . وفي حال ورود طلب الى البرنامج من حركات التحرير أو أية منظمات أخرى ، فإن البرنامج ينظر في الطلب استنادا الى مدى جدارته .

٧٥ - وفيما يتعلق بالمساعدة الانسانية المقدمة الى المشردين أو العائدين ، جرت مؤخرا مناقشة بين مكتب مغوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي بهدف استعراض الجهود التعاونية الممكنة ، ولكن من غير المتوقع ، في الوقت الراهن على الأقل ، أن تشكل المعونة الغذائية جزءا من برنامج المساعدة . ومن ناحية أخرى ، يقدم البرنامج لدول خط المواجهة مساعدة غذائية كبيرة لكل من المشاريع الإنمائية والمشاريع الفوشية لمساعدتها على التغلب على الحالة الاقتصادية الصعبة الناشئة عن الحالة في جنوب افريقيا ، كما يقدم مساعدة انسانية للمشردين .

٧٦ - وبرنامج الأغذية العالمي لا يستثمر أية أموال في جنوب افريقيا ولا يقيم أية صلات مع المؤسسات المصرفية/المالية والشركات التي تمارس أعمال تجارية في جنوب افريقيا . ويستثمر الفائض النقدي ، بعد الوفاء بالالتزامات للمشروع والإدارة ، وفقا لسياسات الأمم المتحدة الثابتة عن طريق لجنة الاستثمارات التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة . ولا يشتري البرنامج بصورة مباشرة أو غير مباشرة أية بضائع أو سلع أساسية غذائية منشؤها جنوب افريقيا . ولا يتعاقد برنامج الأغذية العالمي مباشرة مع خطوط الشحن البحري التابعة لجنوب افريقيا ، وهو يحاول منع الشحن على سفن جنوب افريقيا التي تشكل جزءا من خدمات مشتركة أو تستعملها تلك الخدمات . ولا يستخدم موظفو برنامج الأغذية العالمي ، في سفرهم الرسمي ، الخطوط الجوية لجنوب افريقيا أو خطوط الشحن البحري التابعة لها . وقد تم توريد سلع معينة ، مثل الشاحنات المصنوعة لغرض محدد هو الاستخدام في الظروف الصحراوية ، من جنوب افريقيا لدعم عمليات ناميبيا/أنغولا ، وذلك بموافقة محددة من الأمم المتحدة في نيويورك .

ميم - منظمة العمل الدولية

٧٧ - يقدم المدير العام لمنظمة العمل الدولية سنويا تقريراً خاصاً الى مؤتمر العمل الدولي يتضمن معلومات عن التطورات المتعلقة بالفصل العنصري فيما يتعلق بمسائل العمل والاجراءات التي اتخذتها الاجهزة التابعة لمنظمة العمل الدولية لتعزيز الاعلان وبرنامج العمل ، فضلا عن الاجراءات المتخذة في منظومة الامم المتحدة ومكتب العمل الدولي . وبالإضافة الى ذلك ، تُقدم معلومات الى اللجنة المعنية بالتمييز التابعة لمجلس إدارة منظمة العمل الدولية في دورتيها اللتين تنعقدان في أيار/مايو وتشرين الثاني/نوفمبر من كل عام ، وتتصل المعلومات ، من بين أمور أخرى ، بالأنشطة التنفيذية التي اتخذها المكتب ، وبقيام فريق مؤلف من ثلاثة خبراء مستقلين عينهم مجلس الإدارة في عام ١٩٨٩ برصد التدابير المتعلقة بالجزاءات وسائر الاجراءات الأخرى .

٧٨ - وتشتمل الأنشطة التنفيذية على طائفة متنوعة من المجالات التقنية (أي تشريعات العمل ، والتدريب المهني ، وإعادة التأهيل المهني ، وتخطيط العمل وإنشاء فرص العمل ، وتنمية الموارد البشرية ، وتعليم العمال ، والعمال المهاجرين وتنمية الشركات الصغيرة) . وقد وُجّهت هذه الأنشطة بصفة رئيسية نحو مساعدة حركات التحرير الوطني ونقابات السود المستقلة في جنوب افريقيا .

٧٩ - وتستند التقارير التي تقدمها منظمة العمل الدولية والأنشطة التنفيذية التي تقوم بها الى اتصالات ومشاورات منتظمة مع ممثلي حركات التحرير الوطني والنقابات . ولم يجر أي موظف من موظفي منظمة العمل الدولية اتصالاً مع هذه المنظمات في جنوب افريقيا ، ولم تجر أية اتصالات في جنوب افريقيا مع منظمات أرباب العمل أو مع حكومة جنوب افريقيا . وبالمثل ، ليست هناك أية أنشطة تنفيذية في جنوب افريقيا .

٨٠ - وفي الشهور الأخيرة ، ورد عدد من الطلبات المرسله من النقابات للحصول على مساعدة تقنية ، وطلبت صراحة وجود مستشارين أو اخصائيين من منظمة العمل الدولية في حلقات العمل والحلقات الدراسية في جنوب افريقيا . ولم يحظ أي طلب من هذه الطلبات لغاية الان برد ايجابي . وقد وجّه المدير العام رسالة الى الأمين العام لمؤتمر نقابات العمال في جنوب افريقيا أشار فيها الى أنه يعتبر أن الإذن بوجود أي مسؤول من مسؤولي منظمة العمل الدولية في جنوب افريقيا سيمثل انحرافاً جذرياً عن الممارسة التي اتبعتها منظمة العمل الدولية لغاية الان . واستناداً لذلك وُضعت المسألة أمام

لجنة مناهضة الفصل العنصري التابعة لمؤتمر العمل الدولي للنظر في امكانية اصدار مشورة محددة بشأن هذه المسألة . وقد استقبل المدير العام في مناسبتين منفصلتين وزير القوى العاملة في جمهورية جنوب افريقيا السيد ثي. لو ، لمناقشة المسائل المتعلقة بلجنة تقصي الحقائق والتوفيق التابعة لمجلس ادارة منظمة العمل الدولية وهي اللجنة التي انشئت للنظر في الشكاوى التي قدمها مؤتمر نقابات العمال في جنوب افريقيا وأدعى فيها انتهاك حقوق النقابات .

نون - منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

٨١ - مع مراعاة ضرورة تكثيف العمل من أجل القضاء على الفصل العنصري والمساعدة في التأثير على خيارات السياسة بغية إقامة مجتمع خال من الفصل العنصري في مجالات اختصاص المنظمة ، اعتمد المؤتمر العام لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، في دورته الخامسة والعشرين المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ مشروعاً خاصاً هو "المساهمة في القضاء على الفصل العنصري : نحو عالم خال من الفصل العنصري" بوصفه جزءاً من "البرنامج الرئيسي للمنطقة السابعة - مساهمة اليونسكو في السلم وحقوق الإنسان والقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري في إطار الخطة المتوسطة الأجل الثالثة لليونسكو ، ١٩٩٠-١٩٩٥" . وخلال خطة الفترة الثالثة ، اتسع نطاق طرائق العمل لأن المؤتمر العام أذن لليونسكو بتوسيع تضايفها الجاري حالياً مع فئات موظفين ومتخصصين تابعين لحركتي التحرير الوطني اللتين تعترف بهما منظمة الوحدة الافريقية وهما (المؤتمر الوطني الإفريقي ومؤتمر الوندويين الافريقيين لازانيا) ليشمل "القوى الديمقراطية المناهضة للفصل العنصري والموجودة في جنوب افريقيا" فضلاً عن "القيام على الصعيد الدولي بتشجيع تبادل المثقفين والعلماء من جنوب افريقيا الذين يشتركون في النضال ضد الفصل العنصري" .

٨٢ - وقد دأبت اليونسكو على تنسيق أنشطتها من أجل القضاء على الفصل العنصري بصورة وثيقة مع منظومة الامم المتحدة ، ولا سيما مركز الامم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري ، ومكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي . ومن الجدير الإشارة إلى أن جنوب افريقيا انسحبت من اليونسكو في عام ١٩٥٥ ، وهي ليست عضواً في المنظمة . ولقد التزمت المنظمة على نحو صارم بأحكام إعلان الامم المتحدة المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي الوارد في قرار الجمعية العامة (د ١٦ - ١) ، كما التزمت بغيره من قرارات الجمعية العامة . وبمعدد التحرك نحو مرحلة إعادة المنفيين السياسيين إلى الوطن ،

والمصالحة والتعمير ، يتوقع تعزيز التعاون مع منظومة الأمم المتحدة . وتعمل
اليونسكو بالارتباط الوثيق مع منظمة الوحدة الأفريقية : لجنة التحرير التابعة لها ،
والصندوق الأفريقي للثقافة التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية ، واللجنة الأفريقية
المعنية بحقوق الإنسان والشعوب التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية .

٨٣ - واشترك سبعة عشر متخصصا - بما في ذلك ممثلون عن منظمات في جنوب أفريقيا
لحقوق الإنسان ومناهضة الفصل العنصري وممثلون عن المؤتمر الوطني الأفريقي ومؤتمر
الوحدويين الأفريقيين لآزانيا ، وأربعة أعضاء من اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان
والشعوب ، وممثلون عن اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري التابعة للأمم المتحدة
وغيرها من الهيئات التابعة للأمم المتحدة في حلقة العمل المعنية بقضايا حقوق
الإنسان في جنوب أفريقيا بعد زوال الفصل العنصري منها ، المعقودة في بانجول
(غامبيا ، ١٨ - ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩١) والتي نظمتها اليونسكو بالاشتراك مع اللجنة
الأفريقية المعنية بحقوق الإنسان والشعوب . ويتعلق أحد مجالات العمل في المستقبل
بالمنهج الذي يجري تطويره حاليا لجنوب أفريقيا جديدة وديمقراطية وخالية من الفصل
العنصري ، والذي من شأنه أن يجسد حقوق الإنسان والسلام والتسامح على جميع المستويات
التعليمية ، بما في ذلك تعليم الكبار والتعليم غير الرسمي . ومن بين المسائل ذات
الأولوية ضرورة تحديد سبل ضمان احترام حقوق الإنسان لجميع أفراد الشعب في جنوب
أفريقيا ، ولا سيما الغالبية من السكان السود ، المدرجة على جدول أعمال السياسة
من أجل التحرك نحو جنوب أفريقيا جديدة . وطلب المشتركون إلى اليونسكو واللجنة
الأفريقية المعنية بحقوق الإنسان والشعوب تقديم مساعدة بصدد إنشاء شبكة لتبادل
المعلومات والخبرات بين منظمات في جنوب أفريقيا ديمقراطية لحقوق الإنسان ومناهضة
الفصل العنصري وغيرها من هيئات حقوق الإنسان في أفريقيا وفي أماكن أخرى من
العالم . وأعربوا عن رغبتهم في إحاطة الجمعية العامة ومنظمة الوحدة الأفريقية علما
بنتائج حلقة العمل .

٨٤ - وتعاونت اليونسكو مع مركز الأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري بصدد تنظيم
المؤتمر الدولي المعني بالاحتياجات التعليمية لضحايا الفصل العنصري المعقود في
باريس (٢٥ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩١) . وسوف تجرى متابعة أنشطة هذا المؤتمر ،
ولا سيما بقدر ما تتعلق بالمساعدة في صياغة سياسات واستراتيجيات تعليمية لجنوب
أفريقيا في فترة ما بعد الفصل العنصري ، وذلك بعد التشاور مع المؤتمر الوطني
الأفريقي ومؤتمر الوحدويين الأفريقيين لآزانيا والمنظمات التعليمية المناهضة للفصل
العنصري داخل جنوب أفريقيا وبناء على طلب هذه الهيئات . ومن المتوقع بصورة ملحوظة

أن تُطلب المساعدة من أجل تنظيم مؤتمر في جنوب افريقيا للقوى المناهضة للفصل العنصري من أجل تحديد الاولويات والاحتياجات التعليمية للسكان السود والشروع في وضع استراتيجية وطنية في هذا المجال .

٨٥ - ونظمت اليونسكو حلقة عمل أخرى معنية بقضايا السياسة من أجل جنوب افريقيا خالية من الفصل العنصري وذلك بالتعاون مع جامعة زامبيا عقدت في لوساكا من ١٧ إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ وعُنت هذه الحلقة بمشاكل إمكانية توصل الافريقيين إلى العلم والتكنولوجيا . وسوف تنظم مشاورة بالتعاون مع مجلس الكنائس العالمي في جنيف في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ تُعنى بدور الاديان والمؤسسات الدينية في القضاء على الفصل العنصري وسوف يشترك فيها القادة الدينيون من جنوب افريقيا ومن بلدان أخرى ، وسوف تشترك فيها حركات التحرير الوطني التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية ومنظمات أخرى في جنوب افريقيا ديمقراطية ومناهضة للفصل العنصري .

٨٦ - وكجزء من برنامج اليونسكو للبحوث في مجال العلوم الاجتماعية لرمد آثار الفصل العنصري ، أعدت اليونسكو كتيباً في عام ١٩٩٠ بالتعاون مع الصندوق الدولي للدفاع والمعونة لجنوب افريقيا بعنوان "هدم الفصل العنصري : التعليم والإعلام والثقافة تحت حكم الطوارئ" . وأعدت ورقة عمل عن جنوب افريقيا في فترة ما بعد الفصل العنصري : الحكم والديمقراطية والتنمية . وتم تضمين عرض عام لبرنامج اليونسكو من أجل القضاء على الفصل العنصري ونحو إيجاد عالم خال من الفصل العنصري في الوثيقة C/104 26 "تطبيق القرار المتعلق بتنفيذ الإعلان المعني بالعرق والتعصب العرقي" المقدم إلى الجمعية العامة لليونسكو في دورتها السادسة والعشرين .

٨٧ - وسوف يراعي برنامج اليونسكو للفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ التطورات الجارية في جنوب افريقيا ، وسوف ينسق عن كثب مع منظومة الأمم المتحدة بأسرها الجهود الرامية إلى تقديم المساعدة خلال فترة الانتقال وما بعدها . وتزعم المنظمة المساهمة في المؤتمر المعني بدور منظومة الأمم المتحدة في المستقبل في الجهود المبذولة لإزالة العروقات الاجتماعية - الاقتصادية في جنوب افريقيا والمقرر تنظيمه برعاية مركز الأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري واللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري في وقت مبكر من عام ١٩٩٢ وذلك فضلا عن دراسة يتعين إعدادها بشأن هذا الموضوع . وسوف تعقد في الجنوب الافريقي في عام ١٩٩٣ حلقة عمل معنية بمشاكل بناء الدولة وبالتحرك نحو ثقافة سلم وديمقراطية بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية . وسوف تقدم المساعدة إلى حركات

التحرير الوطنية التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية والمؤسسات والمنظمات الديمقراطية المناهضة للفصل العنصري من أجل وضع استراتيجيات لسياسات واستراتيجيات بديلة في مجالات الثقافة والإعلام والتعليم من أجل الجميع . وسيتم توفير التدريب في مجالات التعليم والعلوم الاجتماعية وغير ذلك من مجالات بناء الدولة ، وكذلك بحسب مسألة القضاء على التمييز العنصري وتنفيذ برامج العمل الإيجابي . وهذا قليل من كثير من مجالات العمل المحتملة لتلبية احتياجات شعب جنوب افريقيا ذات الاولوية .

سين - منظمة الطيران المدني الدولي

٨٨ - اعتمدت جمعية منظمة الطيران المدني الدولي ، منذ عام ١٩٦٥ ، سلسلة من القرارات التي تشجب بقوة سياسات الفصل العنصري والتمييز العنصري ، وذلك على سبيل التسليم بأن سياسات الفصل العنصري والتمييز العنصري تعد انتهاكا صارخا للمبادئ المتضمنة في ميثاق الأمم المتحدة وديباجة الاتفاقية الدولية للطيران المدني لعام ١٩٤٤ .

٨٩ - وبعد ذلك ، وفي عام ١٩٧١ ، اعتمدت الجمعية القرار 4-18 الذي يمتنع مشاركة جنوب افريقيا في اجتماعات منظمة الطيران المدني الدولي كما يحول دون تلقي جنوب افريقيا وشائق المنظمة .

٩٠ - واعتمدت الدورتان السادسة والعشرون والسابعة والعشرون لجمعية منظمة الطيران المدني الدولي ، المعقودتان في عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٩ ، على التوالي ، القرارين 5-26 و 5-27 المعنويين "إدانة سياسات الفصل العنصري والتمييز العنصري التي تتبعها جنوب افريقيا والتدابير التي يتعين اتخاذها استجابة للقرارات التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في هذا الصدد" . وترد الاهداف الرئيسية في البند ٣ من المنطوق ، وهي بالتحديد :

(أ) التأكيد من جديد على طلب الأمم المتحدة إلى جميع الدول والشعوب في العالم لكي تمارس الضغط على جنوب افريقيا لتتخلى عن سياسات الفصل العنصري التي تتبعها ،

(ب) وحث جميع الدول المتعاقدة مع منظمة الطيران المدني الدولي على حظر الوصلات الجوية ووقف أو إنهاء اتفاقات النقل الجوي الثنائية مع جنوب افريقيا .

٩١ - وفي البند ٣ من المنطوق ، أوعزت جمعية منظمة الطيران المدني الدولي إلى المجلس ليقوم بصورة مستمرة في كل دورة من دورات المجلس باستعراض التطورات التي تحدث في جنوب افريقيا واستعراض جميع التدابير المتخذة وفقا لهذين القرارين الصادرين عن جمعية منظمة الطيران المدني الدولي .

٩٢ - ومنذ اعتماد جمعية منظمة الطيران المدني للقرار A27-5 في تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٩ ، قُدمت خمسة تقارير مرحلية إلى مجلس منظمة الطيران المدني الدولي تتضمن معلومات مستكملة عن تنفيذ ذلك القرار .

٩٣ - وبصدد بحث آخر تقرير مرحلي في تموز/يوليه ١٩٩١ ، لاحظ المجلس أن الدول المتعاقدة التي بلغ عددها الإجمالي ٩٧ دولة متعاقدة قد بلغت منظمة الطيران المدني الدولي حتى الآن بأنها لا تحتفظ بأية وصلات جوية مع جنوب افريقيا .

٩٤ - فضلا عن ذلك ، يتضمن أيضا آخر تقرير مرحلي معلومات ذات صلة بشأن التطورات التي حدثت مؤخرا في جنوب افريقيا ، ولا سيما بشأن التقدم المحرز بصدد تنفيذ "الإعلان المتعلق بالفصل العنصري وآثاره المدمرة في جنوب افريقيا" وهو إعلان له أهميته اعتمد بتوافق الآراء في الدورة الاستثنائية السادسة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة وذلك في قرارها د/١٦ - ١/ المؤرخ في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ .

٩٥ - ولاحظ مجلس منظمة الطيران المدني الدولي أنه مع اتضاح الاحداث بصورة تدريجية في جنوب افريقيا ، ستطالب منظومة الأمم المتحدة بإتاحة خبراتها ومواردها للمساعدة في إزالة الفروقات الاجتماعية والاقتصادية الشديدة الناجمة عن الفصل العنصري .

٩٦ - وطلب مجلس منظمة الطيران المدني الدولي إلى الأمين العام للمنظمة أن يقدم التقرير المرحلي التالي بشأن هذا الموضوع إلى الدورة الرابعة والثلاثين بعد المائة للمجلس المقرر انعقادها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، وذلك في ضوء نتائج المناقشات في إطار لجنة التنسيق الإدارية ، المقصود بها ضمان تنفيذ أنشطة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بطريقة متسقة ومتناسقة وتمشيها على النحو الأوفى مع القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة .

عين - منظمة الصحة العالمية

٩٧ - يقدم المدير العام لمنظمة الصحة العالمية تقريراً سنوياً إلى جمعية الصحة العالمية بشأن التعاون مع منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالكفاح من أجل التحرير في الجنوب الأفريقي ، وتقديم المساعدات إلى دول خط المواجهة فضلاً عن ليسوتو وسوازيلند . وتقدم منظمة الصحة العالمية ، من خلال مكتبها الإقليمي لأفريقيا ، وأفرقتها دون الإقليمية للتنمية الصحية وممثلها في البلدان ، وبالتعاون مع منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة ، الدعم للبرامج الصحية في دول خط المواجهة التي تساعد في حل المشاكل الصحية الحادة التي تعزى إلى وجود لاجئين ومشردين من جنوب أفريقيا ، وقيام جنوب أفريقيا بزعة الاستقرار ، على حد سواء . واعتمدت جمعية الصحة العالمية ، التي اجتمعت في أيار/مايو ١٩٩٠ ، القرار 43.14 WHA الذي ينص على أن منظمة الصحة العالمية سوف تواصل اتخاذ التدابير الملائمة في أوانها لمساعدة دول خط المواجهة ، وليسوتو ، وسوازيلند ، وإقامة تعاون تقني في ميدان الصحة ، مع البلدان التي تستهدفها سياسة زعزة الاستقرار التي تمارسها جنوب أفريقيا وذلك من أجل إصلاح هيكلها الصحي المتضرر . ويطلب القرار إلى المدير العام أن يكشف مساعدته الإنسانية التي يقدمها إلى المؤتمر الوطني الأفريقي ومؤتمر الوندويين الأفريقيين لآزانيا ، وأن يقوم بتعبئة موارد خارجة عن الميزانية من أجل تلك الأغراض .

٩٨ - وتلتزم منظمة الصحة العالمية على نحو صارم بأحكام قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة بالفصل العنصري ، ودأبت عبر العقود الماضية على اتباع سياسة قائمة على عدم الشروع في أية اتصالات يكون من شأنها أن تُفضي إلى إقامة تعاون مع أية إدارات حكومية تابعة لحكومة جنوب أفريقيا ، فضلاً عن أية مؤسسات وطنية ، بما في ذلك المؤسسات الأكاديمية ، التابعة للدولة أو التي تنتسب إلى الفصل العنصري . ولا تظطلع منظمة الصحة العالمية بأي برنامج خاص لمشاريع ذات طابع علمي مع حكومة جنوب أفريقيا أو مؤسسات أو منظمات تنتمي إليها . بيد أن منظمة الصحة العالمية على استعداد للقيام ، بعد إلغاء السياسة الوطنية القائمة على أساس الفصل العنصري ، بإقامة اتصالات على مستوى العمل التقني بشأن مسائل ذات صلة مباشرة بالصحة وسوف تبقي مكتب الأمين العام للأمم المتحدة على علم بتلك الاتصالات .

٩٩ - وتسعى المنظمة إلى الاستجابة لنداءات قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة الداعية إلى زيادة المساعدة والدعم الإنسانيين المقدمة لضحايا الفصل العنصري . وفي هذا الصدد تستطيع منظمة الصحة العالمية أن تقدم دعماً محدوداً من خلال المنظمات غير

الحكومية التي لها علاقات رسمية بالمنظمة . وعلى هذه المنظمات غير الحكومية التي لها منظمات تنتسب إليها في جنوب افريقيا أن تقنع المجلس التنفيذي للمنظمة بأنّها تعارض الفصل العنصري وأنها مفتوحة الابواب لجميع الاشخاص بصرف النظر عن العنصر .

١٠٠ - وقد تلقت منظمة الصحة العالمية من خلال المنظمات غير الحكومية والنقابات العمالية معلومات عن الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وبمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا) في جنوب افريقيا . ونجد بين السكان البيض أن أعلى معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية هي بين الرجال الذين يميلون جنسيا للذكور ، في حين أن معظم الإصابات بين السكان السود هي بين الذين يميلون إلى الجنس المخالف لجنسهم ، ويبدو أن الإصابات آخذة في التزايد . وقد حدثت في عام ١٩٨٨ مبادلات بين البرنامج العالمي لمنظمة الصحة العالمية المعني بالإيدز/السيدا وبين المؤتمر الوطني الافريقي ، وقُدمت أسماء الأشخاص المصابين بالعدوى إلى الوكالة السويدية للتنمية الدولية التي دعمت الأنشطة التدريبية والإعلامية في إطار مخيمات اللاجئين في زامبيا وزمبابوي . وفي عام ١٩٨٩ ، اتصل عدد من النقابات العمالية وغيرها من المنظمات غير الحكومية بالبرنامج العالمي المعني بالإيدز/السيدا لمعرفة ما إذا كان التعاون التقني مع منظمة الصحة العالمية ممكنا . وقد أُعلمت هذه المنظمات بأن المعلومات التقنية يمكن أن تقدم للمنظمات غير الحكومية في جنوب افريقيا التي تتبع سياسة واضحة في مناهضة الاستعمار ، وبأن النقابات العمالية تستطيع استقصاء إمكانية إقامة حوار بشأن الإيدز/السيدا من خلال منظمة العمل الدولية ، وأنها تستطيع استقصاء إقامة روابط مع غيرها من المنظمات غير الحكومية الافريقية العاملة في مجال الإيدز/السيدا ، وأنه يمكن لمنظمة الصحة العالمية أن تذكر طابع الاستعجال الذي يتسم به مرض الإيدز/السيدا في جنوب افريقيا وذلك لدى تعاملها مع الهيئات الحكومية . وفي إطار المتابعة ، مؤّلت منظمة الصحة العالمية عقد اجتماع للمنظمات غير الحكومية في الجنوب الافريقي في هراري في زمبابوي في عام ١٩٩٠ أسفر عن إعلام شبكة منظمات الخدمات المعنية بالإيدز/السيدا في الجنوب الافريقي ، وهي مجموعة متعددة العناصر تخدم المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الإيدز/السيدا من خلال بلدان الجنوب الافريقي . كما قدمت منظمة الصحة العالمية إلى منظمة أوكسفورد للتحرر من الجوع (أوكسفام) منحة من أجل المساهمة في مشروع "الدمي المتحركة لمكافحة الإيدز/السيدا" الذي لقي ترحيبا في مجتمعات الجنوب الافريقي وعلى الصعيد الدولي بوصفه طريقا مبتكرة ومسلية للغاية لزيادة الوعي بشأن الإيدز/السيدا ومعالجة مسائل من قبيل النشاط الجنسي واستعمال أغماد الوقاية . وبوجه عام ، يحاول البرنامج العالمي المعني بالإيدز/السيدا تبادل المعلومات بصفة غير رسمية مع المنظمات الدولية غير

الحكومية التي تعمل في جنوب افريقيا والتي تتخذ موقفا واضحا مناهضا للفصل العنصري .

فاء - البنك الدولي

١٠١ - إن جنوب افريقيا عضو مسدد لكل التزاماته في البنك الدولي للإنشاء والتعمير وعضو مساهم في وكالة التنمية الدولية . ولم تكن للبنك علاقة مع الحكومة منذ أن أقر القرض الأخير في عام ١٩٦٦ . وقد سُدت جميع القروض . ومنذ أوائل السبعينات ، لم تُمثل جنوب افريقيا في مجلس المديرين التنفيذيين ، وإنما مثلت بممثل مقيم رئيسي لدى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

١٠٢ - ومع توقعات حدوث تغيير سياسي في جنوب افريقيا ، بدأ البنك برنامجا للعمل الاقتصادي والقطاعي في أوائل عام ١٩٩٠ . وهذا البرنامج الجاري تنفيذه موجّه بصورة أساسية إلى جنوب افريقيا بعد الفصل العنصري . ويجري تنفيذ البرنامج بموارد محدودة من الموظفين وقد تعاقد حتى الآن على ما يلي : (أ) إقامة مجموعة واسعة من الاتصالات ؛ (ب) وإقامة قاعدة بيانات اقتصادية واجتماعية موشوقة ؛ (ج) والشروع بسلسلة من الدراسات في الاقتصاد عموما وفي القطاع الحضري وقطاع التعليم ؛ (د) ونشر الدروس المكتسبة من تجربة البنك على الصعيد العالمي ، وذلك مثلا من خلال حلقات دراسية عن التقرير الإنمائي الدولي عن الفقر .

١٠٣ - وبرنامج البنك الدولي يحظى بتأييد الحكومة والجماعات المعارضة السوداء الرئيسية ، ويتم إشراك موظفي البنك في اتصالات ذات طابع تمثيلي واسع مع الوكالات الحكومية ، والأحزاب السياسية السوداء ، ومجتمع الأعمال التجارية ، والجامعات والمؤسسات الوقفية ، وغيرها من المنظمات غير الحكومية .

١٠٤ - ويتمثل أحد الاهداف الرئيسية لبرنامج البنك في أن يكون على استعداد لمساعدة الحكومة المقبلة في تحريك الاقتصاد نحو نمو أسرع وأكثر استيعابا لليد العاملة مع السماح بدرجة كبيرة من إعادة التوزيع . ويجري استقصاء مجالات اقتصادية عدييدة ، ولا سيما الاستقرار الاقتصادي ، وإمكانية تغيير مستويات وتكوين الإنفاق العام وقضايا السياسة الصناعية والاجور والعمالة . ويجري إعداد ورقات مناقشة غير رسمية ، وسيُنْتِج تقرير توليفي في نهاية السنة التقويمية ١٩٩١ . وسيكون موضوع الاستقصاء التالي دور النظام المالي والفعالية التي يقوم بها القطاع المالي بتوجيه المدخرات

إلى الاستثمار الخاص ، كما ستبحث مجموعة من القضايا الصناعية ، بما فيها تعزيز الأعمال التجارية التي يملكها السود .

١٠٥ - ويشمل عمل البنك في القطاع الحضري طائفة واسعة متنوعة من القضايا التي تدل على سوء أداء مؤسسات هذا القطاع في توفير الإسكان والخدمات للسكان السود في جنوب افريقيا . ويجري بحث إمكانات تجديد هياكل الحكومات المحلية وزيادة فعالية سيطرتها على تمويل الإسكان . أما في قطاع التعليم ، فإن عمل البنك لا يزال في المرحلة الاستطلاعية ، وذلك بالرغم من أن في النية وضع تقرير غير رسمي يتخذ أساسا للمناقشة من جانب الجماعات العديدة التي تحاول أن تعرض الآن استراتيجية متماسكة في مجال تنمية التعليم .

١٠٦ - ولم يقيم البنك حتى الآن بغير أعمال أولية للغاية في القطاعات الزراعية ؛ وستوسع هذه الأعمال في السنة القادمة بغية تقييم الأثر المحتمل للزراعة على توزيع الدخل ، ولا سيما بالنظر إلى قدرتها المحتملة على استيعاب العمالة .

١٠٧ - وليس في نية البنك الدولي في الوقت الحاضر للبدء في إعداد مشاريع أو توفير مساعدة تقنية مباشرة للحكومة إلا بعد توفر ما يلي : (أ) دعم واسع النطاق في جنوب افريقيا ولدى مساهمي البنك لهذا التغير في دوره ؛ (ب) ودرجة محسوسة من توافق الآراء على المشاكل الاقتصادية الكامنة في القطاع المعني .

١٠٨ - إلا أن البنك الدولي يتوقع أن يقدم مساعدة تقنية للجماعات غير الحكومية بغية المساعدة على إنشاء معهد مستقل هو "معهد البحوث الاقتصادية في جامعة كيب تاون" . وقد بدأ البنك في إجراء دراسة جدوى ، وهو يتوقع أن يعمل بالتعاون الوثيق مع أفرقة استشارية من الجامعات والشركات الكبرى والمنظمات التجارية للسود ، فضلا عن وكالات المعونة الدولية ، من أجل تحديد هيكل المعهد وأهدافه . والبنك يبحث حاليا مع الأمم المتحدة ووكالات المساعدة الأخرى مسألة زيادة مشاركته ومشاركة معهد التنمية الاقتصادية التابع له في تدريب السكان السود المنتمين إلى جنوب افريقيا .

١٠٩ - وفي مجال الأنشطة الموازية لتلك ، يعمل البنك على تكييف الكثير من عمله الاقتصادي في بلدان الجنوب الافريقي لكي يعكس التطورات الجغرافية - السياسية ، مثال ذلك أن الاستراتيجية الخاصة بليسوتو وسوازيلند تستند الآن إلى انتهاز الفرص والإقلال ، إلى أدنى حد ، من مخاطر تغيير البلدان لعلاقتها بجنوب افريقيا . ويقوم

الاتحاد الاقتصادي الاوروبي بتوسيع نطاق العمل الضخم الذي اضطلع به البنك ومؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الافريقي لتقدير مدى الاستثمارية المالية لاروقة النقل في المنطقة ، وذلك لكي تؤخذ في الاعتبار احتمالات توشيق العلاقات مع قطاع النقل في جنوب افريقيا . كما يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج المساعدة لإدارة قطاع الطاقة بالبنك الدولي مع مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الافريقي ومصلحة توليد الطاقة في جنوب افريقيا في وضع خطط للتوسع في الربط بين شبكات الطاقة . وفي الآونة الأخيرة ، بدأ البنك ، بالتعاون مع الاتحاد الاقتصادي الاوروبي ، في إجراء دراسة لإعادة تقييم إمكانية التكامل الإقليمي على ضوء التطورات السياسية . ويعمل البنك ، بالتعاون الوثيق مع مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الافريقي ومصرف التنمية الافريقي في إتمام تلك الدراسة .

صاد - صندوق النقد الدولي

١١٠ - إن جنوب افريقيا عضو قديم في صندوق النقد الدولي وهو يتمتع بحق في الوصول إلى تسهيلات الصندوق وموارده مماثل لحقوق أعضاء الصندوق الآخرين ذوي السمعة الحسنة . وآخر مناسبة أجرت فيها جنوب افريقيا مشتريات من الصندوق كانت في أوائل الثمانينات . ومنذئذ تمثلت صلة الصندوق بجنوب افريقيا ، في المقام الاول ، بالمشاورات وفقا للمادة الرابعة ، وهي المشاورات التي يعقدها الصندوق مع جميع الاعضاء في فترات منتظمة . وفي هذا الصدد ، علق الصندوق ، عن طريق تقارير الموظفين ومناقشات المجلس التنفيذي على سير السياسة الاقتصادية الكلية في جنوب افريقيا ، بما في ذلك آشار الفصل العنصري الضارة في الاداء الاقتصادي والاجتماعي للدولة . وآخر زيارة قام بها الموظفون إلى جنوب افريقيا في إطار عملية التشاور تمت في آب/أغسطس ١٩٩١ .

١١١ - وبالإضافة إلى دورة المشاورات وفقا للمادة الرابعة ، أسدى الصندوق مؤخرًا المشورة إلى سلطات جنوب افريقيا بشأن قضايا ضريبية تقنية محددة . ومن المتوقع أن تركز المناقشات المقبلة على الخلفية الطويلة الاجل للسياسة الاقتصادية الكلية ، وخاصة تعزيز النمو في الناتج والعمالة . ويتوقع الصندوق أن يبقى على اتصال وشيق متزايد مع مجموعة واسعة وممثلة من الافراد والمؤسسات في كلا القطاعين العام والخاص بغية الاضطلاع بدور إيجابي في الفترة الانتقالية لجنوب افريقيا وما بعدها . كما أن من المتوقع أن يزداد التنسيق مع البنك الدولي عندما يستأنف البنك أعماله في جنوب افريقيا بغية تسهيل اتساق المشورة فيما يتعلق بالسياسة العامة من قبل المؤسسات .

قاف - الاتحاد البريدي العالمي

١١٢ - قرر الاتحاد البريدي العالمي في عام ١٩٨٤ أنه لا يمكن إعادة قبول جنوب افريقيا فيه ما دامت تواصل ممارسة سياسة الفصل العنصري . ونتيجة لذلك ، فإن الاتحاد لا يفكر في أي نشاط للتعاون التقني في الوقت الحاضر .

راء - المنظمة العالمية للملكية الفكرية

١١٣ - ما فتئت المنظمة العالمية للملكية الفكرية ، في سياق برنامج التعاون الإنمائي ، تقوم ، منذ عام ١٩٨١ ، بمنح الزمالات لموظفي حركات التحرير في جنوب افريقيا التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية .

شين - الوكالة الدولية للطاقة الذرية

١١٤ - أصبحت جنوب افريقيا عضوا في الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ١٩٥٧ . وبعد عدة سنوات من مطالبات المؤتمر العام للوكالة بأنه ينبغي لجنوب افريقيا أن تخفض أنشطتها النووية لضمانات الوكالة ، وبعد اقتراح قدمه مجلس إدارة الوكالة في حزيران/يونيه ١٩٨٧ بأنه ينبغي حرمان جنوب افريقيا من حقوق العضوية وامتيازاتها إلى أن تفعل ذلك ، انضمت جنوب افريقيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في ١٠ تموز/يوليه ١٩٩١ . وفي ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، وقعت حكومة جنوب افريقيا على الاتفاق المطلوب بشأن الضمانات التي نصت عليها معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ، وأصبح الاتفاق نافذا عند التوقيع .

الحواشي

(أ) للاطلاع على وصف كامل لنتائج المؤتمر ، انظر A/AC.115/L.678 .

(ب) E/ICEF/1989/P/L.3 .

(ج) E/ICEF/P/L.42 .

الحواشي (تابع)

(د) انظر الخطة الثالثة المتوسطة الاجل لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، الفقرة ٤١٣ ، والقرار ٢٥ (C/4/107) ، الفقرة ٣ (ب) .

(هـ) A/AC.115/L.678 ، الفقرتان ٢٥ و ٢٦ .

(و) انظر : دراسات ووثائق عن البرنامج الرئيسي الاول ، منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، DEP/90/WS ، كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ .

المرفق الثاني

مقرر لجنة التنسيق الإدارية ٧/١٩٩١ بشأن النهج المنسق الذي تتبعه منظومة الأمم المتحدة إزاء المسائل المتمثلة بجنوب افريقيا

قررت لجنة التنسيق الإدارية أن تعتمد المبادئ التوجيهية التالية لأجل نهج منسق تتبعه منظومة الأمم المتحدة إزاء المسائل المتمثلة بجنوب افريقيا :

(١) الالتزام بما صدر سابقا من قرارات الجمعية العامة : أفادت غالبية المنظمات الاعضاء في لجنة التنسيق الإدارية ، عقب استفسارات من اللجنة التنظيمية قدمت سنة ١٩٨٦ ثم في رسائل لاحقة ، بأنها اتخذت ، عند الاستجابة لقرارات الجمعية العامة ، وبدرجات متفاوتة ، الإجراءات التالية :

١١ وقف الاستثمار في الأسهم والسندات ومنع العقود والتسليم الشركات التي تتعامل مع جنوب افريقيا ، بما فيها الشركات عبرية ؛

١٢ إغلاق الحسابات ووقف العمل لتجارية مع المصارف المالية التي القائمة في افريقيا أو التي تتعامل معها ؛

١٣ الامتناع عن شراء منتجات جنوب افريقيا ؛

١٤ حظر السفر لأغراض رسمية على الخطوط الجوية وخطوط النقل البحري التابعة لجنوب افريقيا ؛

١٥ إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات ضحايا الفصل العنصري ، ودول خط المواجهة ، وحركات التحرر التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية ؛

١٦ نشر المعلومات عن الفصل العنصري وتعميمها.

ومع المراعاة الواجبة للاستثناءات المبينة أدناه ، ستواصل المنظومة الالتزام بممارسات العمل هذه استجابة لقرارات الجمعية العامة . وأي خروج عن التفويضات أو الممارسات السابقة يعتبر ضروريا ستجري مناقشته مع مكتب الامين العام .

(ب)

البرامج/المشاريع : ينبغي للبرامج والمشاريع التابعة للمنظمات الداخلة في النظام الموحد للأمم المتحدة أن تقصر نفسها في الوقت الراهن على الاهداف المبينة في قراري الجمعية العامة ٢٤٤/٤٤ و ١٧٦/٤٥ فضلا عن الولايات ذات الصلة التي أنشأتها السلطات المختصة في هذه المنظمات والكيانات . وينبغي إنشاء مثل هذه البرامج أو المشاريع - باستثناء المشاريع الإنسانية التي هي من قبيل مشاريع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين - بطريقة لا تجعل تنفيذها منطويا على وجود دائم للأمم المتحدة في جنوب افريقيا . وللمعاونة على ضمان نهج موحد ، ينبغي لإعلام مكتب الامين العام بطلبات المساعدة الموجهة من حركات التحرر أو المنظمات الأخرى إلى أعضاء لجنة التنسيق الإدارية هؤلاء ، كما ينبغي تزويد ذلك المكتب بالمعلومات ذات الصلة ، واتخاذ إجراءات لإعداد تقرير الامين العام الذي يرفع إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين وفقا للقرار ١٧٦/٤٥ ألف .

(ج)

السفر : ينبغي أن يتلقى مكتب الامين العام معلومات مسبقة بشأن كل ما يقوم به الموظفون المنتمون إلى النظام الموحد للأمم المتحدة من أسفار إلى جنوب افريقيا لأغراض رسمية . وكمبدأ توجيهي عام ، لا ينبغي القيام بمثل هذا السفر الرسمي إلا إذا كان متصلا بأهداف المساعدة المبينة في قرارات الجمعية العامة الأخيرة المتعلقة بجنوب افريقيا أو وفقا للولاية المنوطة بكل منظمة من المنظمات الاعضاء في لجنة التنسيق الإدارية .

(د)

وينبغي لمركز مكافحة الفصل العنصري أن يعد ، بالتشاور مع الوكالات المهمة بالامر والمنظمات الإقليمية المعنية ، تقييما أوليا للأثار التي يحتمل أن تترتب على التطور السياسي في جنوب افريقيا ، وللاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للجموع السكانية المنخفضة الدخل في جنوب افريقيا ، ولاقتصادات البلدان المجاورة .

- - - - -